

الحمد لله

186  
هذه الرسالة تسمى تنقيح الكلام  
في النهي عن قراءة الفاتحة خلف الامام  
مر بيسر وبهشتعين وتم بالخير  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا يبي  
بعده وعياله وصحبه ومن نحا نحوه **بعد**  
فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني **محمد شام**  
بن عبد الغفور بن عبد الرحمن السدي  
التتوي كان الله تعالى له وبه سمع في كل وقت



وحين آمين أتى قد سئلت عن قراءة الفاتحة  
في الصلوة للمقتدي خلف الإمام هل هي جائزة  
بلا كراهة عند الحنفية أو هي مكروهة كراهة يحرم  
أو تنزيه وهل الأحاديث الواردة في الأمر  
بقرءتها مرجح واقوى أو عكسه مرجح منه <sup>عش</sup>  
في هذه الرسالة يجيباً عن تلك الأسئلة  
في الأربع والعشرين من شهر صفر الحظفر  
من سنة الف ومائة وتسع وستين من هجرة  
خير الأنام عليه افضل <sup>الصلوة</sup> وأشرف السلام وسميتها

تنقيح الكلام في النهي عن قراءة الفاتحة خلف  
الإمام ومما يتبعها على أربعة أبواب وخاتمة  
**الباب الأول** في بيان ما قاله أصحاب المذهب  
الأربعة في قراءة الفاتحة في الصلوة **الباب الثاني**  
في ذكر ما استدلل به الشافعية القائلون بقرئتها  
قراءة الفاتحة في كل ركعة في حق الإمام والمأموم  
والنفرد من الأحاديث **الباب الثالث** في ذكر ما استدلل  
به الحنفية القائلون بوجوب قراءة الفاتحة والسرور  
كلية للإمام والنفرد وكراهتهما تحريماً في حق المأموم



وفي هذا الباب فصول أربعة الفصل الاول  
في الايات المؤيدة لما قاله الحنفية الفصل الثاني  
في الاحاديث المرفوعة المؤيدة لما قاله الحنفية  
الفصل الثالث ما ورد من اقوال الصحابة رضوان  
الله عليهم المؤيدة لما قاله الحنفية الفصل الرابع  
في اقوال التابعين ومن بعدهم المؤيدة  
لما قاله الحنفية الباب الرابع في ذكر شي من اجوبة  
الحنفية عن دلائل الشافعية خاتمة الرسالة  
في بيان حاصل الرسالة الباب الاول في

بيان ما قاله اصحاب المذاهب الاربعة في  
شريعة الفاتحة فاقول وبالله استعين اما  
مذهب الامام ابي حنيفة وصاحبه فهو  
ان قراءة الفاتحة واجبة على الامام والنفر  
في الركعتين من الفرض وجميع ركعات الوتر  
النفل حتى يجب سجود اللهو عليهما بركتها  
سهوا وانها كراهة تحريم على القدي خلف  
الامام كما صرح في فتح القدير وغيره الا ان  
محمد ابي سر وايت عنه قال يستحسن قراءته المقتد



للفاتحة خلف الامام في الصلوة السرية و  
سياقي في الفصل الثاني من الباب الثالث  
ان هذه الرواية عن محمد غير قوية و  
ان الصحيح عند محمد مثل قولها **واما مذهب**  
**الامام الشافعي** فهو ان قراءة الفاتحة  
فرض عند علة المقتدي في جميع ركعات  
الفرض والنفل كما انها فرض عند علة الامام  
والمنفرد **وقال** النووي في المذاهب في فقه الشافعية  
ان من الفرائض قراءة الفاتحة في كل ركعة <sup>شاهية</sup>

سما في المذاهب ومثله في كتاب الروض لابن المقرئ  
اليميني الشافعي **وقال** الامام الغزالي في الوسيط  
في فقه الشافعية ان فرضية قراءة الفاتحة  
متعين على الامام والماموم والمنفرد في كل  
ركعة في الصلوة السرية والجمهرية انتهى اللفظ  
الوسيط **واما مذهب الامام مالك** فقد  
ذكر في شرح مختصر خليل للشمس التتائي <sup>ك</sup> المالكي  
ان من الفرائض قراءة الفاتحة في صلوة  
الفرض على الامام والمنفرد دون المقتدي <sup>سوا</sup>



كانت الصلوة سرية اوجهرية قال واما قراءتها في  
صلوة الفرافسة على المشهور انتهى ما في شرح  
نخيل **وذكر** العلامة ابن تاسيس المالك في كتابه  
الجواهر الثمينة في مذاهب عالم المدينة ان قراءة الفا  
فرض في كل ركعات الفرض على الامام والمفرد  
ولا تجب على المقتدي ولكن يستحب قراءتها  
في السردون الجهر ونقل ابن وهب و  
اشهب وابن عبد الحكم وابن حبيب عن  
مالك انه اي المقتدي لا يقرأها في السردون

في

في الجهر انتهى ما في الجواهر **وذكر** العلامة العارفي  
بالله الشيخ ابو الحسن الشاذلي المالك في المقدمة  
العزمية في فقه المالكية ان من فرائض الصلوة  
قراءة الفا تحت على الامام والمفرد لا يجزئها  
غيرها انتهى **وقال** العلامة الغني المالك في شرح  
المقدمة العزمية واختلف هل قراءتها واجبة  
لل امام والمفرد في كل ركعات الصلوة او في  
اكثر الركعات والاول هو الراجح وخرج  
بالامام والمفرد المأموم فانه لا يجب عليه قراءتها



انتفى وامان ذهب الامام احمد فقد قال في  
الافتاء من كتب المنايعة ان من الفرض قراءة الفاتحة  
في كل ركعة على الامام والمنفرد وكذا على المأموم لكن يتحملها  
الامام عنه انتهى ومثله في فتح الملك العزيز شرح الوجيز في  
فقه المنايعة من غير تفاوت لفظ **فقط** فظهر بهذا  
الروايات الناطقة من فقه المالكية والمنايعة  
ان ما قاله الامام احمد من افتراض قراءة الفاتحة على  
المقتدي فذلك بمعنى تحمله الامام لقراءتها عنه لا بمعنى  
افتراض تلفظ المقتدي بها وظهر ايضا ان ما نسب

في بعض الكتب من فرضية قراءة الفاتحة على المقتدي بمعنى  
تلفظها الى الامامين مالك واحمد فهو ما قول غير صحيح  
او هي رواية ضعيفة في المذهبين فلا عبرة بها واما افتراء  
في ذاتها بمعنى تحمله الامام ايضا عن المقتدي كما قاله  
احمد فهو امر آخر لا كلام لنا فيه ولهذا اقال في كتاب حجة  
الائمة في اختلاف الائمة انه قال مالك واحمد لا يجب القائل  
على المأموم بحال انتهى اي لا في الصلوة الشريفة ولا في الجهرية وظهر  
ايضا ان القائل بفرضية قراءة الفاتحة على المقتدي من الائمة  
الاربعة ليس الا الامام الشافعي فقط قد برر وما ينبغي ان يعلم



ايضا ان قراءة التوراة بعد الفاتحة عند الشافعية سنة في  
الركعتين الاوليين من الفرض وفي جميع ركعات التوراة  
النفل في حق الامم والنظر وكذا قال النووي في منهاجه  
في فقه الشافعية انه تن قراءة سورة بعد الفاتحة  
الا في الركعة الثالثة والرابعة على الاظهر ولا تن التوراة  
للامم في الجهرية يستمع فان كانت سرية قراء في الآ  
انتهى ما في السراج وخو في كتاب الروض لابن المقرئ  
الشافعية وقال الغزالي في وسيطه في فقه الشافعية انه  
يستحب قراءة التوراة للامم والنظر في الاوليين من الفرض

وفي الثالثة والرابعة قولان احدهما انها يستحب  
وثانيهما لا وعليه العمل واما الامم فلا يقرأ التوراة في الجهرية  
بل يستمع انتهى ما في الوسيط فظهر ان استئذان قراءة التوراة  
للمقدي في الصلوة السرية ايضا قال به الامم الشافعية قد بر

### الباب الثاني في ذكر ما استدله الشافعية القائلون

بفرضية قراءة الفاتحة في كل ركعة في حق الامم والامم  
والنظر من الاحاديث فاعلم انه قد استدله الامم الشافعية  
واصحابه بما اخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن عباد بن  
الضامة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وفي رواية بعضهم  
لا صلوة الا بالفاتحة **واخرج** ابو داود والنسائي والطحاوي  
عن ابى السائب عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة لم يقرأ فيها  
بام القرآن فهي خداج فهي خداج فهي خداج غير تمام قال  
ابو السائب فقلت يا ابا هريرة اني اكون احيانا وراء الإمام  
قال فغمر فمر اعيي وقال اقرء بها في نفسك يا فارسي <sup>الحديث</sup>  
ومن اد ابو داود قال سفيان احد رواة هذا الحديث  
ان هذا الذي يصلي وحده **قلت** قول سفيان يخالف

ابو داود  
في سننه ١٢

لقول ابى هريرة لمن سأل عن القراءة وراء الإمام  
اقرء بها في نفسك يا فارسي وسيات الجواب عن قول  
ابى هريرة رضي الله تعالى عنه هذا في الباب الرابع  
مفصلا انشاء الله تعالى **واخرج** ابو داود والترمذي  
وحسنه عن عباد بن الصامت رضي الله تعالى عنه  
قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فثقلت عليه  
القراءة فلما انصرف قال اني امركم تقرأون وراء ائمتكم  
قال قلنا يا رسول الله اي والله قال فلا تفعلوا الا بام القرآن  
فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها **واخرج** ابو داود في سننه



عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال صلى  
بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوة التي  
يجهر فيها بالقراءة فالتبست عليه القراءة فلما انصرف  
قال هل تقرأون معي فقال بعضنا انا فنصحه الله  
قال وانا اقول مالي تنازعني القرآن فلا تقرأوا  
بشيء من القرآن اذا جهرت الابام القرآن **وامشا**  
هذه الاحاديث قد استدركها الشافعية وكنز  
نحن اجوبة الخنيفة عنها في الباب الثالث والرابع  
مفضلا انشاء الله تعالى **الباب الثالث في ذكر**

ما استدرك الخنيفة القائلون بوجوب قراءة الفاتحة و  
الشورة كليهما للامام والنفر من غير اقتراضها وكراهة  
قراءتهما تحريا في حق الاموم وفي هذا الباب فصول اربعة  
الفصل الاول في الآيات القرآنية المؤيدة لما قاله الخنيفة  
من انه لا يقرأ للقارئ خلف الامام فاقوله هي آيات  
**الاية الاولى** قوله سبحانه تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له وانصتوا والاحاديث التي استدركها الشافعية ان  
اريد بها وجوب الفاتحة على الامام والنفر دون القارئ  
فلا معارضة بين القرآن وتلك الاحاديث اصلا لعدم



النافاة وان اريد بها عمومها المقدي كما هو مذهب الشافعية  
فلا ريب ان هذه الآية معارضة لتلك الاحاديث في  
حق المقدي ومن العلوم اننا لو سلكنا طريق الترجيح  
فلا خفاء في ان نص القرآن اقوى من تلك الاحاديث  
لان نص القرآن قطعي وتلك الاحاديث ظنية ومن  
العلوم ان الظني لا يقاوم القطعي كما نضوا عليه  
في مواضع كثيرة لا تعد ولا تحصى ولو سلكنا طريق  
الجمع نحو ما رواه الشافعي عن غير المقدي بقرينة  
آية القرآن ولا قرينة اولى واقوى من القرآن **وقال ابن**

في فتح القدير وحاصل الاستدلال بالآية ان المطلوب امران  
الاستماع والتكثير فيعمل بكل منهما فالاول يختص بالجمهورية  
والثاني يشمل الجمهورية والسرية فيجري على اطلاقه في السكوت المقدي  
عند القراءة مطلقا وهذا بناء على ان هذه الآية و  
طردة في القراءة في الصلوة وهو صحيح فقد **اخرج** البيهقي  
عن الامام احمد انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية  
نزلت في الصلوة **واخرج** البيهقي ايضا عن مجاهد قال كان  
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلوة فسمع قراءة فقه  
من الانصار فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا



**واخرج** ابن مردويه في تفسيره بسند الى معاوية بن قرة  
قال سئلت بعض اشياخنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم احسبه قال عبد الله بن مغفل اكل من سم القرآن  
وجب عليه الاستماع والانصات قال انا تولت هذه  
الآية في القراءة خلف الامام هذا وفي كلام اصحابنا  
الحنفية ما يدل على وجوب الاستماع في الجهر بالقراءة  
مطلقا في الصلوة وغيرها كما في الخلاصة لان العبوة لعموم  
اللفظ لا لخصوص السبب انتهى ما في فتح القدير **واخرج**  
**الحاوي** في شرح معاني الآثار له والبيهقي في السنن

الربيع

الكبرى لغز عطاء انه سأل ابن عباس عن هذه الآية  
نقلا عن هذا الكلقارئي قال لا ولكن هذا في الصلوة  
**واخرج** الحاوي ايضا عن سعيد بن المسيب نحوه  
**قال** العلامة النسي في تفسيره مدارك التنزيل ان جمهور  
الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ان قوله تعالى واذا  
قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا انزل في استماع  
المؤمن انتهى **اقول** ولو سلمنا وفرضنا ان هذه  
الآية ليست بخصوصة بالصلوة بل هي عامة للمصلى  
وغيرها كما قال به بعض اهل العلم فلا شك انها



خالة الصلوة ايضا فيثبت بها المطلوب سواء قلنا  
انه اي القرآن خاص بحالة الصلوة او عام شامل  
للصلوة وغيرها وهذا امر لا يرتاب فيه من اراد  
ادنى خبرة بعلم الحديث **وهذا** كاف شاف في  
اثبات المطلوب ولا حاجة بعده الى الاجوبة  
الآخر الآتية في الباب الثالث والرابع ولكننا نبين  
بما تيسر لنا مما سواه من الاجوبة ليكون الناظر  
فيها على بصيرة منها فان قيل قد اجاب الشافعية  
عن هذه الآية بانها مخصوصة بغير الفاتحة قلنا

فكذلك نجيب نحن بان حديث لاصلوة الا بالفاتحة  
مخصوص بغير المقتدي مع ان هذا الجواب لا يصح  
من الشافعية بعد قولهم باستئذان قراءة التوبة  
للمقتدي في الصلوة السرية كما تقدم نقله عنهم  
من كتب مذهبهم **الآية الثانية** قوله سبحانه وتعالى  
فاقرأ ما تيسر من القرآن **قال الهيثمي** في شرح النجاة  
ما حاصله ان ما قوله الشافعية يرويه هذه الآية  
ايضا من وجه آخر اي من جهة القول باقتراء  
الفاتحة قالوه هذا الان معنى ما تيسر اي شيء



تيسر فيكون المراد انما ارض ادنى ما يطلق عليه اسم القرآن  
وهو عام يشمل الفاتحة وما دونها فتصديقها بالفا  
تحة زيادة على نص القرآن بخبر الاحاد وهذا لا يجوز  
والمراد بهذه الآية قراءة القرآن في الصلوة فان قرأه  
خارج الصلوة ليس بفرض اجماعا انتهى حاصل  
اليعني **فان قيل** كلمة ما بمحملة والحديث مبين لذ  
الاجمال فيحمل الجمل على المبين **قلت** قد اجاب  
عنه اليعني في شرحه على النجاشي اي ضلحت  
قال ان قوله من قال بهذا ايدل على عدم معرفته

باصول الفقه فقد تقررت في الاصول ان كلمة ما  
من الفاظ العموم يجب العمل بعمومها من غير توقف  
ولو كانت محملة لما جاز العمل بها قبل البيان كسائر  
محملات القرآن والحديث انتهى **ان قيل** لما كان  
هذا النص اي قوله تعالى فاقروا ما تيسر عام او نص  
الفاتحة خاصا فيحمل ذلك العام على هذا الخاص  
**قلت** لنا عن ذلك جوابان **الاول** ما قاله اليعني في شرح  
النجاشي ايضا ان العام عندنا لا يحمل على الخاص  
اصل انتهى يعني بدفع قوله بالمعارضة بينه فتنظر الى



الترجيح كما هو في اصول فقهاء الحنفية  
كال توضيح والتلخيص وفصول البديع والتحرير وغيرها  
ولا ريب ان الترجيح هنا موجود لان النص  
القرآني قطعي والقطعي مرجح على النص الظني كما  
بينا <sup>الاول</sup> ان تخصيص العام بالخاص على القول به  
انما يصح اذا كانا مخالفين في الحكم اما اذا كانا  
موافقين في الحكم فلا يصح ولا يكون ذلك  
من باب التخصيص اصلا يدل على ذلك ما ذكره <sup>العقد</sup>  
في شرح مختصر ابن الحاجب في الاصول حيث قال

و

اذا وافق الخاص العام <sup>في الشيء</sup> لا يختص به بالعام  
عند الجمهور خلافا لابي ثور مثاله قوله صلى الله  
عليه وسلم ايما اهاب دبغ فقد طهر مع قوله صلى الله  
عليه وسلم في شاة ييمونة دباغها طهورا فتعم  
الطهارة كلا اهاب ولا يختص بالشاة انتزاعا و  
يدل على ذلك ايضا ما ذكره ابن الهمام في تحريره  
في الاصول حيث قال افراد من العام بحكم  
ذلك العام لا يختص به مثاله ايما اهاب دبغ  
فقد طهر مع قوله شاة ييمونة دباغها طهورا



فلا يخص حكمه بانواع جلد شاة ميمونة من  
بين الاهدب انتهى وفيما نحن فيه كذلك لانه  
تعالى قال فاقروا ما تيسر من القرآن فمؤداه اقروا  
اي تيسر من القرآن وان حديث لاصو  
الابالفاحة مؤداه اقراء والفاحة والحكم فيهما  
واحد وهو اقراء فلا يخص الامر بالقراءة  
العامة بالفاحة من بين سائر القرآن فقد تكرر  
**والثقل** ان هذه الاحاديث وان كانت من  
خبر الاحاد لكنها بلغت حد الشهرة وتلقتها

العلماء بالقبول فيجوز الزيادة على نص القرآن بمثل  
**قلت** اجاب عنه العيني في شرح البخاري فقال  
لا نسلم انها مشهورة بالغنى المقرر عند اصحابنا  
وهو الذي نراد به على القرآن وذلك لان الشهرة  
عندهم مالتقاء الصحابة والتابعين بالقبول وقد  
اختلف الصحابة والتابعون في هذه المسئلة و  
لئن سلنا انها مشهورة فالزيادة بالخبر المشهور  
انما يجوز اذا كان محكما واما اذا كان المشهور محتملا  
فلا وهذا الحديث محتمل لانه يستعمل مثله في الجواز

فراقة بالخبر المشهور



و يشتمل في الفصيلة كحديث لاصلاة لجار المسجد  
الا في المسجد انتهى **اقول** وله نظائر كثيرة كحديث  
لا وضوء لمن لم يسم الله وكحديث لاصلاة  
للعبد الا بق وكحديث لاصلاة بحضرة الطعام  
وكحديث لاصلاة الاسبواك الى غير ذلك **وهذا**  
**الآية الثانية** انما تدل على عدم فرضية قراءة اصل  
الفاتحة في حق جميع المصلين اماما او مقفدا  
او منفردا ولا تعلق بمسئلة المصدي بخصوصه  
وذلك ظاهر **الفصل الثاني في الاحاديث المرفوعة**

**المعدة** لما قاله **الحنفية** وفي هذا الفصل نوعان  
**النوع الاول** في الاحاديث المرفوعة المتصلة **الاستناد**  
فاقول **اخرج** مسلم في صحيحه في باب التشهد في  
الصلوة وابن ماجه في سننه عن ابي موسى  
الاشعري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خطبنا فبين لنا سنتنا  
وعلمنا صلوتنا فقال اذا صليتم فاقموا  
صفوفكم ثم ليؤمكم احدكم فاذا اكبر فكبرو  
او اذا قرع فانصتوا واذا قال غير المصنوع عليهم



والا الضالين فقولوا آمين يحبسكم الله **قال الحافظ**  
ابن حجر في فتح الباري وهذا سند صحيح **قلت**  
اخرجه ولا ريب في صحة سنده ولهذا اخرج مسلم  
في صحيحه ولفظ ابن ماجه عن ابي موسى  
الاشعري مرفوعا هكذا اذا قرئ الامام فانصتوا  
فاذا كان عند القعدة فليكن او اذكر احدكم  
**واخرجه** التشهد انتهى **واخرج** الدارقطني في سننه  
بسندين عن ابي موسى الاشعري رضي  
تعالى عنه بلفظ مسلم ثم قال هذا السناد صحيح

ورواه كلهم ثقات **واخرج** الدارقطني ايضا بسند **واخرج**  
اخر قبلها وفيه سالم بن نوح ثم قال الدارقطني و  
سالم بن نوح ليس بالقوي وكذا **اخرجه** البيهقي بسند  
فيه سالم بن نوح ثم قال وسالم بن نوح ليس بالقوي  
**قلت** الجواب عنه على وجوه اربعة **الاول** ان هذا  
جرح غير مفسر فلا يكون مقبولا كما هو مقرر عند  
جمهور اهل الحديث ولهذا قال ابن الهمام في تحريه  
وشارحه في شرح المستوفى بالقياس ان اكثر الفقهاء  
ومنهم الخفيفة والثر الحديث ومنهم البخاري ومسلم **عل**



ان الجرح لا يقبل الامين سب بخلاف التقديرات  
يقبل من غير بيان انتهى ما فيها **الثاني** انه **قال** الحافظ  
الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال ان  
سالم بن نوح قال فيه البزعة انه صدوق ثقة و  
قال يحيى بن سعيد القطان ليس به باس وقواه  
احمد بن حنبل وكتب عنه انتهى **وقال** الحافظ  
حجفي التقي سالم بن نوح صدوق له اوام اوامر  
عليه الحافظ في التقي برأيه التوثيق **م**  
يعني روى حديثه البخاري في الادب المفرد

في صحيحه والوداد والترمذي والنسائي في سننهم  
فدل كلام هؤلاء الحفاظ على توثيق سالم بن نوح و  
دل كلام ابن حجر على انه من رواة مسلم فلا يقبل  
الجرح فيه وعلى ان الارحج في حقه التوثيق لانه قد  
علم من عادة الحافظ ابن حجر في التقي ان ياتي  
فيه باعد ما قيل في الراوي **الثالث** انك لو تنزلنا  
وسلنا ضعف سالم بن نوح فذلك لا يضرنا اصلا  
لان متن هذا الحديث قد صححه مسلم واخرجه  
في صحيحه وصححه الحافظ ابن حجر في فتح الباري **كذا**



صححه الدارقطني بنفسه في سننه بالسندين اللذين  
ذكرهما في سننه آخر او غيرهم **الرابع** ان سالم بن  
نوح وان سلمنا ضعفه الا ان اقد او ردنا هذا  
الحديث عن صحيح مسلم وعن سنن ابن ماجة  
وعن سنن الدارقطني باسناد كلهما صحيح  
ليس فيها سالم بن نوح اصلا وذلك لان مسلما  
اخرجه في صحيحه عن اسحق بن ابراهيم عن جابر عن  
سليمان التيمي عن قتادة عن يونس بن جابر عن حطان  
بن عبد الله الرقاشي عن ابي موسى الاشعري <sup>رضي الله عنه</sup>

تعالى عنه وان ابن ماجة اخرجه عن يوسف بن موسى  
القطان عن جابر بهذا السند بعينه الا انه ذكر ابا  
مكان يونس بن جابر وهو شخص واحد لان ابا غلاب  
كنية ليونس بن جابر وان الدارقطني اخرجه بسند  
احدهما سند ابن ماجة بعينه وثانيهما انه اخرجه  
عن علي بن عبد الله بن مبشر عن ابي الاشعث  
احمد بن المقدم عن العثم بن سليمان عن  
ابيه سليمان التيمي بهذا السند بعينه ثم قال الدارقطني  
بعد ذكر كل من هذين السندين ان هذا

اسناد صحيح وزواته كلهم ثقاة كما قد منا انفا فظهر  
بما ذكرنا ضعف تضعيف البيهقي لما في هذا  
الحديث وظهر ان تعصب البيهقي لمذهبه في غايته  
الافراط حيث حكم على ما اخرج مسلم بعد احوال  
له من طريق آخر بانه ضعيف ولم ينظر الى الاعتدال  
بان يقول ان هذا الحديث وان كان ضعيفا  
من جهة سالم بن نوح لكنه صحيح من طريق مسلم  
وعن هذا الشرحين اهل الحديث ان البيهقي  
بلغ من تعصبه لمذهبه الى انه اذا روي الراوي

الواحد المختلف في تعديله وجرحه حديثا في  
المذهب الشافعي يقول هذا ثقة واذا روي ذلك  
الراوي حديثا مؤيد للمذهب ابي حنيفة يقول هذا  
ليس بثقة مع ان الراوي في الموضعين واحد  
وهذا عدول عن الحق والصواب والحق ان  
يتبع **واخرج** الامام احمد في مسنده والظاهر  
في شرح معاني الآثار له وابوداود والنسائي وابن  
ماجة في مسندهم وابن ابي شيبة في مصنفه عن ابي  
هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه



وسلم انما جعل الامام ليؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا  
قراء فانصتوا **وقال** مسلم في صحيحه في باب التشهد  
في الصلوة ان حديث ابي هريرة هذا يعني الذي  
فيه زيادة واذا قراء فانصتوا صحيح عندي وقال  
خزم هذا صحيح عندنا قال وصححه الامام احمد بن  
حذلول فيما حكاه عنه الاثرم **واخرج** الدارقطني  
في سننه حديث ابي هريرة هذا بسند  
نعم قالوا ورواها كلها هم ثقات ثم اخرجنا ايضا  
بسندين آخرين وحكم في كل واحد منهما على احد

رواها بالضعف **قلت** وهذا لا يضر لان هذا  
الجرح غير مفسر وهو غير مقبول عند جمهور اهل  
الحديث ولكون الدارقطني بنفسه قد مر بسندين  
رواها ثقات وتصحيح مسلم اياه مع ان تصحيح  
مسلم اقوى من تصحيح الدارقطني كما لا يخفى **و**  
**اخرج** البيهقي حديث ابي هريرة هذا بسند  
فيه خارجة بن مصعب ثم قال وخارجة بن  
مصعب بالقوي **قلت** الجواب عنه ما قدناه  
ان هذا الجرح غير مفسر فلا يكون مقبولا ولو سلم

فمن قد اوردناه من طرق من قد مناهم  
كالامام احمد والطحاوي والي داود والنسائي  
وابن ماجه وابن ابي شيبة وليس في رواية  
احد منهم خارجة بن مصعب ولهذا صححه  
الحفاظ المتقنون من اهل الحديث كالامام احمد  
ومسلم وابن خزيمة كاعرفته **فظهر** ان كل واحد  
من هذين الحديثين اعني حديث **يحيى**  
وحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنهما جميع  
عند مسلم فاذا تعارض هذان الحديثان **الصحيح**

مع ما رواه الشافعي من حديث لاصلوة الابا **نحو**  
وجب احد الامرين اما ترجيع احد الطرفين  
بمخرج كما قد منا واما الجمع بينهما بمخرج ما رواه **نحو**  
على غير القدي **ان قيل** ان ابا داود بعد ما خرج  
هذا الحديث عن ابي هريرة قال هذه اللفظة و  
اذا قرأ فادست وليست بحفوفة والوهم عندنا  
من ابي خالد **قلت** قد اجاب عنه الحافظ المنذر  
الذي اختصر سنن ابي داود فقال فيما قاله ابو داود  
نظر فان ابا خالد هذا هو سليمان بن حبان



الاحمر وهو من الثقات الاثبات الذين احتج  
بهم البخاري ومسلم في صحيحهما ومع هذا فلم  
ينفرد ابو خالد بهذه الرواية بل تابعه عليها ابو  
سعيد محمد بن سعد الانصاري انتهى  
ما ذكره النذري **وقال** العيني في شرح البخاري ان  
ابا خالد سليمان بن حيان هذا ثقة من رجال  
الجماعة فكيف يسمع جرح احد فيه وتابعه  
في رواية هذه اللفظة محمد بن سعد اللفظ  
كما رواه عنه النسائي ومحمد بن سعد ايضا  
ثقة

ثقة وثقة يحيى بن معين وتابعهما في هذه اللفظة  
اسماعيل بن ابان كما رواه البيهقي في سننه وقد  
صحح مسلم في صحيحه هذه اللفظة انتهى ما ذكره العيني  
**قلت** ورواية محمد بن سعد الانصاري **جوزة**  
في سنن النسائي وغيره وقد قدنا تصحيح مسلم  
وغيره لهذا الحديث مع زيادة هذه اللفظة  
اعني قوله واذا قراء فانصتوا فظهر ان ما  
ذكره ابو داود ليس بصحيح وقد منا ايضا ان  
مسارواه بزيادة هذه اللفظة من طريق اخر

عن ابي موسى الاشعري رضي الله تعالى عنه و  
صححه وليس فيه ابو خالد احد فلم يظهر كلام ابي داود  
صحته قطعا وظهر ان حديث ابي هريرة المذكور  
صحيح حتما و**اخرج** البخاري ومسلم في صحيحيهما  
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه في حديث  
الشيء صلاته حين فقال للنبي صلى الله عليه  
وسلم ما احسن غير هذا فعلمني فقال اذا  
الى الصلوة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن  
ثم اركع حتى تطمئن راكعا الحديث وفي آخره

ثم افعل ذاك في صلواتك كلها فهذا الحديث الصحيح  
صحيح في نفسه ما قاله الشافعية من فرضية قراءة  
الفاتحة في حق كل مصلين الامام والمأموم و  
الفرد بديفيد ان الفرض ما تيسر من القرآن **فان**  
**قيل** هذا الحديث مجمل وقوله صلى الله عليه وسلم  
لا صلوة الا بالفاتحة تفسيره فيقضي بالفسر على  
الجملة **قلت** قد اجبنا عن ذلك في الفصل الاول  
من هذا الباب عند ذكر الآية الثانية اعني  
قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن **فارجع** الله



ان شئت فالجواب الذي كتبناه هناك جواب عن هذا  
**وروي** الامام ابو حنيفة في مسنده بسند <sup>عن</sup>  
جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما قال  
قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلف  
امام فان قراة الامام له قراة **واخرج** الامام  
محمد بن الحسن هذا الحديث في موطأ وفي كتاب  
الآثار له من طريق الامام ابو حنيفة قال  
اخبرنا الامام ابو حنيفة ثنا ابو الحسن <sup>موسى</sup>  
ابن ابي عاصم عن عبد الله بن شداد بن <sup>الهنا</sup>

عن

عن جابر رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى  
عليه وسلم ورجل خلفه يقرأ فجعل جابر من اصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم ينهاه عن القراءة في الصلوة  
فقال انه ياتي عن القراءة خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
فتنازعنا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فاجب  
قراة الامام له قراة قال محمد في الآثار بعد ان اخرج  
هذا الحديث انه لا ينبغي ان يقرأ خلف الامام في  
شي من الصلوة يجهر فيه ولا يجهر فيه وبناخذ وهو

قول أبي حنيفة الى هنا عبارة الآثار وقال محمد في  
موطأه بعد اخراجه لهذا الحديث انه لا قراءة  
خلف الامام فيما يجهر فيه وفيما لا يجهر فيه بل  
جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة الى هنا  
عبارة الوطاء فظهر بهذا ان ما في الهداية من  
قوله ويستحسن قراءة الفاتحة خلف الامام على  
سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد تلك الرواية  
ليست بظاهر الرواية عن محمد وقد نص على ذلك  
ابن الهمام في فتح القدير ثم قال والحق ان قول محمد  
كقولها

كقولها ثم قال ولا يخفى ان الاحتياط في عدم القراءة  
خلف الامام لان الاحتياط هو العمل باقوى الأدلة  
وليس مقتضى قولها القراءة بل النع انتهى ولهذا  
قال العلامة عبد الحق الدهلوي في شرحه الفارسي  
على الشكوة حق انت كقول محمد مثل قول شيخنا  
درلودن قراءة مقتدير ادريس پشت امام كراهة تحريمه  
خوذه نماز سريه باشد وخوذه نماز جهرية باشد  
انتهى كلام الدهلوي وخوفا في شرح العربي للدهلوي  
على الشكوة وقال ابن الهمام في فتح القدير وهذا



اي سند حديث جابر المتقدم ذكره سند صحيح

انتهى **وقال** العيني في شرحه البخاري ان هذا

طريق صحيح انتهى **قلت** وقد روي الدارقطني

هذا الحديث متصلا من طريق ابي حنيفة بسند

الذكر الى جابر رضي الله عنه باسناد خمسة

لم يتكلم على رجالها بشيء سوى ما قال ان

حنيفة ضعيف وهذا القول منه مردود بلا

لان قوله ضعيف جرح غير مفسر والجرح الغير

المفسر غير مقبول يدلى على هذا كلام الحداثين

قال ابو الفجاءة الرئيل  
عن الدارقطني اذا  
انفرد به لا يغني  
عن غيره من غيره  
نعم صليته  
الضمير بدعي  
الغديرين  
انما

والاصوليين كما قد منا فيظهر من هذا وما سياتي

من العبارة الكثيرة الآتي ذكرها ان ما ذكره الدارقطني

قطيعة من قضيعة ابي حنيفة فهو قول غير مقبول

ولا مسموع به هو ناش من فرط عصبية لذهبه **عنه**

مذهب الشافعية لان الدارقطني شافعي المذهب

فتعصب لذهبه في ذلك كما سيستفاد مما نقلناه

عن العيني شاح البخاري وغيره ما ذكره من

فضائل ابي حنيفة ومناقبة مع ما ثبت من ان الاما

الشافعية قالوا الناس كلهم في الفقه عيال ابي حنيفة

ثم قال الدارقطني بعد سرد تلك الاسانيد الخمسة  
ان هذا الحديث رواه سفيان الثوري وشعبة  
وغيرهما عن موسى بن ابي عائشة <sup>الله</sup> عن عبد الله  
بن شريك اذ مرسل ولم يذكر و اجاب **راقت**  
لنا عن هذا الجوبة خمسة **الجواب الاول**  
ان لم ينسب الامر على الاسانيد المرسلة والفقهاء  
بدلتها بتيهاه على السند الذي رواه الامام ابو  
حنيفة في سننه واخرجه الامام محمد في <sup>طاه</sup> ميزانه  
وفي كتاب الآثار له ولا يريب ان ذلك السند

متصل صحيح كما قد منا تصحيحه عن العيني وابن البهي  
وهذا الجواب الاول كافٍ وافٍ يغني عن الاجابة  
الاخر التي تذكر ما بعد هذا وان كنا اورنا  
بطريق التثنية والتسليم ثم اقول سند هذا الحديث  
الذكر في الموطأ سند صحيح لا شك في صحته و  
لا يرقاب في صحته الاجاهل او متعصب وذلك  
لان فيه سوى جابر بن عبد الله الصحابي  
رضي الله تعالى عنه رواية **ثلاثة الاول** البوخيتي  
وقد **قال** العيني في شرحه على البخاري ان ابا



حنيفة امام همام طبق علمه الشرق والغرب وقال يحيى  
بن معين هو ثقة مأمون وقال ايضا ابو حنيفة  
ثقة من اهل الدين والصدق وكان مأمونا  
على دين الله صدوقا في الحديث واثنى عليه  
الائمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك ويعقوب  
من اصحابه وسفيان بن عيينة وسفيان  
الثوري وعبد الغزاق وحماد بن زيد وكيع  
بن الجراح شيخ الامام الشافعي وكان وكيع  
يقول يقول الامام ابو حنيفة واثنى عليه

الائمة الثلاثة مالك والشافعي واحمد واخرون كثيرون  
انتهى ثم قال العيني وهذا اظهر لك تحاسد الدار  
قطيبي على ابي حنيفة وتعصبه الفاسد مع  
انه ليس له مقدار بالنسبة الى هؤلاء الذين انتوا  
على ابي حنيفة حتى يتكلم في امام متقدم على  
هؤلاء في الدين والتقوى والعلم وتبضعفنا  
يستحق هو التضعيف بنفسه مع انه اي الدار  
قطيبي روي في سننه احاديث سقيمة معلومة  
ومفكرة وضعيفة وموضوعة واحتج بها مع علمه

بذلك ولقد صدق فيه قول القائل **مشعر حسد**  
الفتية اذ لم ينالوا سعيه والقوم اعداء له وخصومه  
انتهى ما ذكره العيني في شرح البخاري **وقال** العلامة  
قاسم بن قطلوبغا المصري الذي يقال له ابن العمام  
الثاني في كتاب تخرج احاديث الاختيار له  
ان ما ذكره الدارقطني من تضعيف ابى حنيفة  
فهو مردود فقد قال يحيى بن معين ابى حنيفة  
ثقة في الحديث وفي رواية انه قال ثقة ثقة  
واما فضائله ومناقبه فما يقال فيها **مشعر**

كالبدرا لا تخفى ليلا اشعت **بالا** على الكه لا يعرف القمر  
انتهى كلام ابن قطلوبغا مختصرا **وقال** الحافظ ابن  
جحر في تهذيب التهذيب النعمان بن ثابت  
ابو حنيفة الكوفي راى انس بن مالك رضي الله  
تعالى عنه وروى عن عطاء بن ابي مرياح  
وعاصم بن ابي الجود وحماد بن ابي سليمان  
وابي جعفر محمد بن علي الباقر وغيرهم وروى  
عنه ابنه حماد وابراهيم بن طهمان وحمزة بن  
حبيب الزيات المقرئ وابو يوسف القاضي



ومحمد بن الحسن الشيباني وعلي بن مسهر وآخرين  
قال يحيى بن معين كان ابو حنيفة ثقة لا يحد  
بالحديث الا بما يحفظه ولا يحدث بما لا يحفظ  
وقال ابن المبارك افقه الناس ابو حنيفة ما  
رايت في الفقه مثله وقال ايضا لولا ان الله  
اعانني بابي حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس  
وقال ابن ابي خيثمة كان ابو حنيفة ورعا  
وقال روح بن عباد لما بلغ ابن جريح  
موت ابي حنيفة استرجع وتوجع و

قال اي علم ذهب وقال يحيى بن سعيد القطان  
لا يذب الله تعالى ما سمعنا من راي ابي حنيفة  
وقد اخذنا بالكثير اقواله وقال الامام الشافعي  
الناس عيال ابي حنيفة في الفقه وقال حماد بن  
ابي حنيفة لما مات ابي غسلة الحسن بن عمار  
فما غسله قال رحمك الله تعالى وغفر لك لم تقطر  
منذ ثلاثين سنة ولم تتوسد بيمينك بالليل  
منذ اربعين سنة وذكر ابو عائشة حديثا  
لابي حنيفة ثم قال لو رايت محمد لاردموه ومناقب الام

ابي حنيفة كثيرة جدا فرضي الله تعالى عنه واسكنه  
الفردوس آمين انتهى ما في تهذيب التهذيب. **الثاني**  
موسى بن ابي عائشة **قال** الحافظ ابن حجر في الثقة  
موسى بن ابي عائشة الهذلي مولاهم الحسن  
الكلوبي ثقة عابد من الخامسة انتهى ورواه عليه **الفظ**  
للمجاعة يريد انه اخرج حديثه اصحاب الكتب  
الستة كلهم **وقال** الحافظ ابن حجر في تهذيب  
التهذيب موسى بن ابي عائشة الهذلي  
عن عبد الله بن شداد بن الهاد وسعيد

بن جبير وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
وعمر بن شعيب وغيلان بن جرير وابي  
نزيير الاسدي وغيرهم وروى عنه **ثقة**  
وسبعة بن الحجاج والسفيان وابو اسحق الفراء  
وزائدة وجرير بن عبد الحميد وآخرون و  
قال علي بن الديني كان سفيان الثوري يحسن  
النساء على موسى بن ابي عائشة وقال **ثقة**  
بن عيينة كان موسى من الثقات وقال ابن  
معين ثقة وقال جرير كنت اذا ذكرت موسى اذكر



الله تعالى لرويته وقال يعقوب بن سفيان هو  
كوفي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى ما في  
تهذيب التهذيب **الثالث** عبد الله بن شداد  
**قال** الحافظ ابن حجر في التقريب عبد الله بن شداد  
بن الهاد الليثي أبو الوليد المدني ولد على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم ذكره العجلي من كبار  
التابعين الثقات وكان معدودا في الفقهاء  
انتهى وروى عليه الحافظ للجماعة أيضا يريد  
ما ذكرنا **وقال** الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب

عبد الله بن شداد بن الهاد روي عن الصحابة  
وعمر وعلي وطلحة ومعاذ والعباس وابن مسعود  
وابن عباس وابن عمر وغيرهم وروى عنه  
سعد بن إبراهيم وأبو إسحاق الشيباني والحكم  
بن عتيبة ومروان بن يحيى بن حارث وطائفة  
محمدين بن كعب القرظي وغيرهم وهو من كبار  
التابعين **وقال** ابن سعد وأبو زرعة والنسائي  
هو ثقة **وقال** الواقدي كان ثقة فقيها كثير الحديث  
مستعانا انتهى فظهر من هذا التحقيق انه لا ريب في

صحة هذا السند وثبوت بلا إرسال كما بينا والحمد  
لله تعالى على وجدان مثل هذا السند الصحيح  
لهذا الحديث مع ان انورد الاسانيد الاخر  
الصحيحة له بعد هذا ايضا **الجواب الثاني** ان ما  
اعل الدارقطني حديث جابر بالارسال فهو لا  
يضرنا لانه وان ارسله بعض اهل الحديث فقه  
وصل آخرون كما عرفه وكما استعرفه ومن البقر  
عند جمهور الحديثين انه اذا اختلف رواية  
فيه وصله وارسله فالحكم للوصل لان مع الوصل

زيادة علم ولانه من باب زيادة الثقة وهي مقبولة  
**الجواب الثالث** اننا لو فرضنا انه مرسل فان ذلك لا  
يضرنا ايضا فالمرسل حجة عند الامام ابي حنيفة  
وما لك والجمهور لا سيما مرسل القرون الثلاثة كما هي  
الشهادة النبي صلى الله عليه وسلم للقرون الثلاثة  
بالخير تيه حيث قال خير القرون قرني ثم الذين  
يلوهم ثم الذين يليوهم الحديث ومخالفة الشافعية  
لنا من حيث عدم قبوله المرسل لا يضرنا لاننا لا  
نتبعه في اصوله كما لا نتبعه في فروع **الجواب الرابع**



انما لو سلنا انه مرسل وسلنا ان المرسل غير مقبول كما  
عند الشافعي فانما ذلك مشروط عند بما  
اذا لم يعتضد ذلك المرسل بحديث واحد  
آخر من اد مرسل واما اذا كان المرسل مقض  
بسند واحد آخر من اد مرسل فان المرسل  
المعتضد حجة عند الامام الشافعي ايضا  
فيلزمه ان يقول وكيف لا وهذا الحديث على  
تقاير تسليم امره فهو معتضد باحاديث  
كثيرة مسندة ومرسلة كما عرفت مما ذكرناه <sup>يا بيا</sup> وما شفع

فما ذكرناه لاحقا هذا **الجواب الخامس** ان هذا الحديث  
عن جابر رواه غير ابى حنيفة ايضا ولم ينفرد  
ابو حنيفة بروايته موصولا بل رواه الحسن بن  
عمار ايضا عن موسى بن ابي عاصم عن  
عبد الله بن شداد عن جابر كما اخرج الدار  
قطني والبيهقي وغيرهما **وكذا** رواه سفيان  
شريك ايضا فقد **قال** المحقق ابن الهمام في فتح  
القدير والعلامة قاسم بن قطلوبغا في تخريج  
الاختيار له ما لفظهما انه اخرج احمد بن منيع

في من قال اخبرنا اسحق الارزق ثنا سفيان  
وشريك كلاهما عن موسى بن ابي عائشة عن  
عبد الله بن شداد عن جابر رضي الله تعالى  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
كان له امام فقرأه الامام له قراءة ثم قال الحق  
والعلامة المذكوران ان هذا سند صحيح على شرط  
الشيخين البخاري ومسلم **وراد** ابن الهمام  
في فتح القدير انه روي عبد بن حميد في مسنده  
قال حدثنا ابو نعيم ثنا الحسن بن صالح

عن ابى الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه  
عن النبي صلى الله عليه وسلم **قله** قال ابن  
الهمام وهذا سند صحيح على شرط مسلم فهو  
الحفاظ الثقات سفيان وشريك وابو الزبير وابو  
حنيفة كلهم رفعوه بالطرق الصحيحة وقد تقرر  
في علوم الحديث انه لو تفرّد الثقة بزوج حديث  
او بوصلة وجب قبوله لان الرفع والوصل  
زيادة ونزيادة الثقة الواحد وجب قبولها  
فكيف اذا رفعه ووصله ثقات كثيرون



انتهى محصل ابن الهمام **وقال** الشيخ قاسم  
الذكر فبطل قول الدارقطني لم يسند الا  
بن عمارة وابو حنيفة وهما ضعيفان انتهى  
كلام الشيخ قاسم **قلت** واما تضعيف الدارقطني  
لابي حنيفة فقد مر بطلانه مفصلا واما تضعيف  
للحسن بن عمارة فالجواب عنه على وجوه اربعة  
**الاول** ان هذا الجرح غير مفسر وهو غير مقبول  
كما قد مرنا **الثاني** ان الحسن بن عمارة ليس بضعيف  
متفق عليه بل هو مختلف فيه فقد **قال** الحافظ

ابن حجر في تهذيب التهذيب ان الحسن بن  
عمارة بن المضرب البجلي ابا عمارة الكوفي روي  
عن الحكم بن عتيبة وابن ابي مليكة والزهري  
 وغيرهم وعنه الشافعيان وابو معاوية وعبد  
الرزاق ومحمد بن اسحق بن يسار وجماعة  
قال ابن عيينة كان الحسن بن عمارة فضلا  
غيره احفظ منه وقال عيسى بن يونس ان الحسن  
بن عمارة شيخ صالح وقال عمر بن علي انه  
فاضل صالح صدوق وجرحه الاكثرون انتهى

ما في تهذيب التهذيب **وذكر** الحافظ الذهبي  
في ميزانه ما يدل على جرحه **وقد** ضعفه **قلت** و  
مع ذلك فهو مختلف فيه كما افادته عبارة <sup>فظ</sup> الجا  
في تهذيب التهذيب فعلى قوله هؤلاء الحفاظ  
المؤثقي له يكون هو ثقة ويكون حديثه  
مقبولا معولاً به في الاحكام **الثالث** انا  
لو سلمنا ان الحسن بن عماره ضعيف فلا ريب  
انه لم يتفرد برواية ذلك بل روده الحفاظ  
التقنون الكثيرون كالامام ابى حنيفة و

غيره ممن ذكرنا فقد ادهم فدا رنا على و ايتهم  
لاعلى برواية الحسن بن عماره فلا يضرنا ضعف  
الحسن بن عماره بعد تسليمه **الرابع** ان بعد  
تسليم ضعف الحسن بن عماره فنحن لم نورد  
حديثه الا للاعتبار والمتابعة وقد قال المحقق  
ابن الهمام في تحريه في الاصول و شارحه في  
شرحه السمي بالتيار ان من قيل فيه هذا ضعيف  
فانه يخرج حديثه للاعتبار والمتابعة <sup>على</sup> التمسك  
كلامهما **وروي** هذا الحديث موصولا ايضا <sup>على</sup> التمسك



بن يونس لكنه قال عن موسى بن ابي عائشة عن  
عبد الله بن شداد عن رجل من اهل البصرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له  
امام فقرأته له قراءة كذا اخرجني الطحاوي في  
شرح معاني الآثار وغيره **وايضاً** رواه عجمي  
عن هو غير عبد الله بن شداد عن جابر  
بن عبد الله منهم الامام محمد فخرجني  
في موطائه وعبد بن حميد فخرجني في  
مسندك وابن ماجه فخرجني في مسنده <sup>بسنده</sup> بابا

عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله ولفظهم قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام  
فان قرأته الامام له قراءة ومنهم الامام احمد فخرجني  
في مسنده وابو بكر بن ابي شيبة فخرجني في مضافه  
لسنده ما عن ابى الزبير عن جابر رضي الله تعالى عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من كان  
له امام فقرأته له قراءة ومنهم اليه في فخرجني في  
السنن الكبرى له والطحاوي فخرجني في شرح  
معاني الآثار له بسنده ما عن ابى الزبير عن جابر

رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال من كان له امام فقرأته له <sup>و</sup>قرأته ايها  
روى هذا الحديث جماعة من الحديثين عن  
غير جابر منهم علي بن ابي طالب وعبد الله  
بن مسعود وعبد الله بن عمر بن الخطاب  
والوسعيد الخدري والوهري وابن عباس  
وانس بن مالك وغيرهم رضي الله تعالى  
عنهم **احاديث علي رضي الله تعالى**  
فاخرجه الدررطيني في سننه والبيهقي في كتاب

ان

القرأة في الصلوة بسنديهما عنه قال قال رجل للنبي  
صلى الله عليه وسلم اقرأ خلف الامام او انصت  
قال انصت فانه يكفيك لفظ البيهقي لا بد انصت  
فانه يكفيك **احاديث ابن مسعود رضي الله**  
**تعالى عنها** فاخرجه الخطيب البغدادي بسند  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي  
انامح القرآن اذا صلى احدكم خلف الامام فليفت  
فان قراءته له قرأة **احاديث ابن عمر رضي الله**  
**تعالى عنها** فاخرجه الدررطيني في سننه عنه عن



البي صلى الله عليه وسلم قال من كان له امام فقراءته  
ابن ترمذى **اما حديث ابو سعيد رضي الله تعالى عنه**  
فاخرجه الطبراني في الاوسط وابن عدي في  
الكامل عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كان له امام فقراءته له قراءة **واما حديث**  
**ابي هريرة رضي الله تعالى عنه** فاخرجه الدارقطني  
في سننه مثله سواء **واما حديث ابن عباس**  
**رضي الله تعالى عنها** فاخرجه الدارقطني  
ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليكن قراءته

الامام خافت او جهرو **واما حديث انس رضي الله**  
**تعالى عنه** فاخرجه ابن حبان عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقراءة الامام  
له قراءة **وانجم** الدارقطني في سننه والحاكم في  
مستدركه وابن عدي في الكامل فلا يشترط من  
طريق الامام ابي حنيفة بسنده الى جابر بن عبد الله  
رضي الله تعالى عنها وفيه قصة قد بين فيها  
السبب الذي ورد عليه هذا الحديث ولقطة عن  
جابر رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى

عليه وسلم وخلفه رجل يقرأ فيها رجلا من  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما  
انصرف اقبل عليه الرجل فقال اتهماني في غير القاء  
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعا  
حتى بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى  
خلف امام فان قراءته له قراءة **قلت** وقد تقدم  
هذه القصة بكما هما عن موطاء الامام محمد بن  
الحسن وعن كتاب الامار له من طريق الامام

ابي حنيفة كما عرفت ووقع في رواية لابي حنيفة ان  
تلك الصلوة كانت الظهر والعصر وسبب من جئت  
مسلم وابي داود وغيرهما عن عمران بن حصين  
رضي الله تعالى عنهما انها كانت الظهر فظهر  
بذلك ان الصلوة الترتيبية في منع القراءة للمقتدي  
كالجمعة من غير فرق بينهما **ان قيل** ان بعض  
المحدثين كالدارقطني وغيره حكم في بعض  
اسانيد حديث جابر بالوقف وفي بعضها بالار  
وفي بعض اسانيد حديث انس وابي هريرة بنصف



الراوي فكيف يصح الاحتجاج بثله **قلت** لنا عن  
هذا الجوبة ستة **الاول** انالم فعمد على الا  
الضعيفة والموقوفة والمرسلة بل على الاسانيد  
الصحيحة المرفوعة المتصلة التي بعضها على  
شرط الصحيحين وبعضها على شرط مسلم كما  
قد منا تفصيل ذلك **ان الثاني** ان اذا  
اختلف رواة الحديث في رفعه وقفه  
وفي وصله وارساله فالجمهور من الحديث  
على ان الحكم للرافع والواصل لان معزى

علم كما قد منا تفصيله ايضا **الثالث** انالوسنا  
ارسال بعض الاسانيد منها فقد تقرر عند  
الحنفية ان المرسلة حجة فلا يفر القول بالارسال  
بما ذهب الحنفية كما قد منا ايضا **الرابع** انالو  
سلمنا الارسال فان المرسل انما لا يكون حجة  
عند الشافعية اذالم يعتد بحديث آخر  
منه او مرسل فحينئذ لا خلاف بين الحنفية  
والشافعية في كون حجة ومعلوم ان المرسل منها  
معتد باحد اثار كثيرة منه صحيحة

السند فكيف لا يكون حجة بل يلزم الشافعية ان  
يقولوا به وهذا اجواب بطريق الالزام على  
الشافعية وقد قد مرنا ذلك ايضا **الخامس** ان  
سلنا ان بعض اسانيد هاهنا موقوفة فنرى العلوم  
ان الحديث الموقوف على الصحابي حجة عند الحنفية  
فلا يفرنا ذلك ايضا **ان قيل** ان الحديث الموقوف  
انما يكون حجة عند الحنفية اذا لم يخالف حديث  
مرفوعا اما اذا خالف حديثا مرفوعا فلا يكون  
حجة **اصلنا** نعم لكن عدم حجة الموقوف

حال معارضة المرفوع انما هو اذا لم يكن فيه نكاح  
الموقوف شيء مرفوع قط ومن العلوم ان  
ههنا الاحاديث المرفوعة الصحيحة <sup>نجد</sup> الاسانيد  
للعوية المذهب الحنفية كثيرة جدا كما عرفت و  
ستعرفه فالمرفوع يعارض المرفوع والموقوف  
يؤيد احد المرفوعين فيكون الموقوف حجة  
في حق التأييد لاحد الطرفين كما لا يخفى **وايضا**  
عدم اعتبار الموقوف في مقابلة المرفوع انما يكون  
اذا كان الموقوف رافعا لحكم المرفوع من اصله



و اما اذا كان مخصصا للعموم فانه يصح تخصيص  
المرفع بالموقوف عند الخفية حينئذ وهذا  
قال الحق ابن الهمام في تجريد في الاصول وشارحه  
في شرحه السمي بالتيسير في بحث تخصيص العام  
انه لا يكون فعل الصحابي وقوله الخالف للعموم  
المرفع مخصصا للعموم عند من قال بتجلية  
حجة فعل الصحابي وقوله وهم الخفية والمنة  
انتهى ما فيها **السادس** انا لو سلمنا ان في بعض  
طرق هذه الاحاديث ضعفا فلا ريب ان الحديث

الضعف

الضعيف انما لا يكون معمولاً به اذا انفرد طريقه واما  
اذا تعددت طرقه فانه يصل الى مرتبة الحسن لغیره  
ويكون مقبولا ومعمولا به وفيما نحن فيه كذلك  
الاحاديث بعد ما سلمنا ضعف اسانيد هالما  
تعددت طرقها وصلت الى مرتبة الحسن لغیره  
فجاز قبولها وصح الاحتجاج بها لاسيما وقد ثبت  
الاحاديث الصحاح الكثيرة غاية الكثرة كما عرفت و  
لاستغفره **واخرج** احمد وابوداود والبيهقي  
الموصلي في مسند وابن حبان في صحيحه

ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال **أُمر**  
ان يقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر وسكت عليه  
ابو داود وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري  
بعد ما اخرج عن ابي داود بسنده ان هذا  
سند قوي وقال العلامة ابن الملقن في تحريج  
على احاديث الرافعي ان هذا سند صحيح  
وقد تقرّر عند جمهور الحديثين والفقهاء  
ان الحديث الذي فيه لفظة امرنا ونينا مرفوع  
**حكاه** اخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه

وبقي بن مخلد في مسند والتزم في جامعته في  
باب تحريم الصلوة وتحليلها وابن ماجه في سننه  
في باب القراءة خلف الامام عن ابي سعيد  
الخدري رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ في كل ركعة  
بالحمد وسورة في فرضيه وغيرها **اخرج** مسلم  
في صحيحه وابو داود والنسائي في سنينهما وعبد  
الرزاق في جامعته عن عباد بن الصامت رضي الله  
تعالى عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال



لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا  
لفظ النسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بدل يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم **واخرج** ابو  
داود والدارقطني عن ابي هريرة رضي الله  
تعالى عنه قال امرني النبي صلى الله عليه وسلم  
ان انا دي في الناس ان لا صلوة الا بقراءة  
الفاتحة فما نراد وسكت عليه ابو داود وسكت  
ابي داود يدل على حجية الحديث وكونه  
للعلم به في الاحكام **واخرج** ابن ابي شيبة و

نحو

اسحق بن راهويه في مسندهما والطبراني في مسند  
الشاميين عن ابي سعيد رضي الله تعالى عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة  
الا بام القرآن ومعها غيرها **واخرج** ابو نعيم <sup>فظ</sup>  
في تاريخ اصبهان عن ابي معود الانصاري  
رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة  
الكتاب وشئ معها **واخرج** ابن عدي في  
الكامل عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما

واسحاق

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ  
صلوة الا بالفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصلا  
فهذه الاحاديث السبعة يدل كل واحد منها <sup>على</sup>  
رد قول الشافعية من وجهين **الاول** ان  
القول بفرضية قراءة الفاتحة كاقاله الشافعية  
ليس بصحيح وان الصحيح ما قاله الحنفية من  
ان المراد بقوله لاصلوة في الكمال بمعنى ركعة  
التحريم لان في اصل الصلوة كاقاله الشافعية  
والدليل على ذلك انه يلزم على القول الشافعية

بمقتضي هذه الاحاديث السبعة القول بفرضية  
السورة ايضا ولم يقل به احد لان الشافعية  
ولان غيرهم بد قام الاجماع على عدم فرضية  
السورة فهذا الاجماع دليل صارف لقوله لا  
صلوة الى في الكمال كاقاله الحنفية **الثاني** انه لو صح  
ما قاله الشافعية من افتراض قراءة الفاتحة  
في كل ركعة لكامل امام او مقعد يا او غير  
الزم عليهم بمقتضي هذه الاحاديث السبعة  
ان يقولوا بافتراض قراءة السورة في كل ركعة

لكمصل اماما ومقتديا او منفذا ولم يقل به  
الشافعية اصلا فكانت هذه الاحاديث  
السبعة ترد عليهم **فان قيل** قال البخاري في  
كتاب القراءة خلف الامام ان زيادة قوله  
فصاعدا قد رواه معمر عن الزهري واحدا  
من الثقات لم يتابع معمر في قوله فصاعدا  
**قلت** قد اجاب عنه العيني في شرح البخاري  
بان هذا لا يصح لان كثير من الثقات الاثبات  
مثل سفيان بن عيينة وصالح بن صالح

والزهري

والاوزاعي وعبد الرحمن بن اسحق وغيرهم  
كلهم تابعوا معمر في رواية هذه اللفظة عن  
الزهري انتهى لفظ العيني ومن المعلوم ان  
زيادة الثقة الواحد وجب قبوله فكيف اذا  
نراه الثقات الكثيرة وقد اخرج مسلم في صحيحه  
بهذه الزيادة كما بينا ذلك من قبل مفصلا **واخرج**  
ابوداود عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه  
قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج  
فناد في المدينة انه لا صلوة الا بقرآن ولو بفاخرة



الكتاب فما زاد وسكت عليه وابوداود **واخرج**  
العلامة الخوازمي في مسند ابي حنيفة بسند  
عن ابي حنيفة عن عطاء بن ابي رباح عن  
ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه قال نادى منا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدينة لاصلوة  
الابقراءة ولو بفتح الكتاب **واخرج** الطبري  
في معجم الاوسط عن ابي هريرة رضي الله  
تعالى عنه قال امرني رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان انادي في اهل المدينة لاصلوة الا

تف

بقراءة ولو بفتح الكتاب **واخرج** الطحاوي عن جابر  
بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ما قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تقراء خلف الامام في  
شيء من الصلوة **واخرج** الامام محمد في موطائه بسند  
وابن ابي شيبة في مصنفه وابوداود والثوري  
والنسائي وابن ماجه في مسندهم عن ابن ابي عمير  
ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذ عرف من صلوة يجهر فيها بالقراءة  
فقال هل قراء معي احد منكم انفا فقال رجل نعم

قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 هذا ما لا يخفى على احد من اهل البيت  
 في قوله مالي انا نزع القرآن  
 يا رسول الله قال اي اقول مالي انا نزع القرآن  
 فاستوى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم فيما جهر به قال ابو داود واستوى الحديث  
 الى قوله مالي انا نزع القرآن وقوله فاستوى الناس  
 من كلام الزهري ولفظ ابن ابي شيبة وابن  
 ماجه والبيهقي في احاديث مروايات عن ابي  
 هريرة في صلوة نطق انما الصبح فهذا الحديث  
 يدل على ان قراءة المقدس خلف الامام كان  
 اولاً ثم نسخ فاستوى الناس عنها بعد نهي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم وسياقي احاديث اخر ايضا تدل على  
 نسخ ذلك كما استعرفه قلت قول ابي داود انه من  
 كلام الزهري يعارضه ما اخرج ابو داود و  
 البيهقي من رواية ابن السرح فانها قال لعقبة  
 قال معمر عن الزهري قال قال ابو هريرة فاستوى الناس  
 آه وهكذا اخرج سفيان بن عيينة في كتاب  
 الصلوة عن معمر عن الزهري عن ابي هريرة في  
 الله تعالى عنه انه قال فاستوى الناس اوسد  
 هذا اسند صحيح في الظهور كالشمس اذا ثبت هذا

فقد تقرر في اصول الحديث انه اذا اختلف الرواة  
في الوصل مع الارسال او مع الانقطاع فالحكم  
للمواصل لانه مثبت للزيادة ونزاهة الثقة  
مع ان حديث ابن حبان في الاية ذكر بعد  
هذا الآية اذ ليس فيه وهم الانقطاع ولا  
الصلوة بالجهرية ولا قيد غير الفاتحة قد بر  
وقال البيهقي في سننه الكبرى بعد اخراج حديث  
ابي هريرة هذا ان ابن ابي عمير هو عمار بن  
ايمه الليثي ويقال له عمار وابن ايمه رجل

لم يحدث الا بهذا الحديث وحده ولم يحدث عنه  
غير الزهري انتهى **قلت** وما قاله غير صحيح من وجوب  
**الاول** ان هذا الحديث مشهور كاسياني التبرج  
به عن تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر و  
ان قوله لم يحدث الا بهذا الحديث فانه لا يؤ  
الجمالة اصلا في الحديثين كثيرون من  
لهم حديث واحد ولم يقل احد منهم مثله  
هذا مع انه يرويه صريحا مسياني عن الحافظ  
ابن حجر قريبا **الثاني** ان قوله لم يحدث عنه



غير الزهري فان اراد به لم يحدث عنه غير الزهري  
هذا الحديث العين فذلك لا يثبت به الجملة  
ايضا وان اراد به انه لم يحدث عنه غير الزهري  
مطلقا ولو غير هذا الحديث فيرده ما قاله الحافظ  
ابن حجر في تهذيب التهذيب ان ابن  
اكبة روي عنه غير الزهري محمد بن عمرو  
روي الزهري عنه حديثين احدهما  
القراءة خلف الامام وهو حديث مشهور  
والاخر في الغزالي ثم قال الحافظ ابن حجر

وقال ابو حاتم ابن اكبة صحيح الحديث مقبولة  
وذكره ابن حبان في الثقات وقال يحيى بن  
معين كفاك قول الزهري سمعت ابن اكبة يحدث  
سعيد بن السيب وقال ابن عبد البر اصفاء  
سعيد بن السيب الى حديثه دليل على جلالته عند  
هم وقال يعقوب بن سفيان ابن اكبة من مشايير  
التابعين بالمدينة انتهى ما في تهذيب التهذيب  
ان قيل حديث ابن اكبة عن ابي هريرة المتقدم  
ذكره مقيد بالصلوة الجهرية فيدل على ثبوت قراءة

المقدي في السرية **قلت** لنا عن هذا الجوبة ستة  
**الاول** ان الكلام مع الشافعية وهم لا يفرقون  
في افتراض الفاتحة بين الجهرية والسرية  
فيقوم الحديث المتقدم حجة عليهم **الثاني** ان  
ذلك القول من صلى الله عليه وسلم وقع في الصلاة  
الجهرية بسبب وقوع ذلك السؤال والجواب في  
الصلاة الجهرية اتفاقا ولم يمرح في هذا الحديث  
بانكم لا تقرؤا في الصلاة الجهرية فكان هذا  
واقعة حال لا عموم لها فلا تدل على ثبات

القول

القراءة المقدي في السرية **الثالث** اننا لو فرضنا انه  
صلى الله عليه وسلم صرح في هذا الحديث بانكم  
لا تقرؤا في الصلاة الجهرية كما وقع التصريح به  
في رواية ابى داود عن عباد بن الصامت  
رضي الله تعالى عنه المتقدم ذكرها في الباب  
الثاني فلا يلزم منه اثبات القراءة للمقدي في  
السرية على قاعدة الحنفية ايضا لانه يكون من  
باب اثبات الحكم بمفهوم الخالفة وهو غير  
معتبر عند الحنفية **الرابع** اننا لو سلمنا الحكم بمفهوم الخالفة

لفقة  
فقد مرحوا بان الحكم استفاد من مفهوم الخا  
انما يكون معتبرا عند الشافعية اذ لم يوجد  
التفريق بخلافه واما اذا وجد التفريق بخلافه  
فلا يعتبر المفهوم عندهم ايضا كما عند الحنفية  
**اما** عند الحنفية فلما قال الزيلعي في التبيين  
باب الاولياء والاكفاء ان مفهوم الخا  
اذا عارض المنطوق يقدم المنطوق عليه لا  
اقوى انتهى **واما** عند الشافعية فلما قال  
الحقق ابن الصمام في تحرير الاصول وشا

في

في شرحها التفسير والتيسر في بحث المعارضات ان  
مفهوم الموافقة يرجع على مفهوم الخالفة اذ تعارضوا  
عند القائل به لانه اقوى انتهى وهذا قد وجد  
التفريق بخلاف مفهوم الخالفة الواقع في حديث عمر  
ابن حصين رضي الله تعالى عنها فقد **اخرج**  
مسلم في صحيحه بثلاثة اسانيد والبوداود في سننه  
بسنتين والنسائي في سننه بسنتين وعبد الرزاق  
في جامعه وابن ابي شيبة في مصنفه عن عثمان  
بن حصين رضي الله تعالى عنها ان نبي الله



صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فلما انقضى قال ايكم قراء يسبح  
اسم ربك الاعلى فقال رجل انا فقال قد علمت ان  
بعضكم قد خالجهنها ففرض هو لاء المحدثون كلهم  
في هذا الحديث الصحيح الذي صححه مسلم وغيره  
على وقوع ذلك في صلاة الظهر ولا شك انها  
سرية **السادس** ان ما قد مر من حديث جابر  
المرفوع بلفظ لا تقراء خلف الامام في شيء من الصلوة  
فهو لفظ عام والبحرانية فرد منه خاص والعام  
والخاص اذا تعارضا وكانا موافقين في الحكم

فلا يكون ذلك الخاص مخصوصا للعام بل يكون  
افرادا للفرد من العام عند جمهور اهل الاصول  
قد مرنا عن العضدية للقاضي الايجي والتحرير  
لابن الهمام وفيما نحن فيه كذلك لان الحكم في  
الموضعين النهي عن القراءة **السادس** انما لو تنزلنا عن  
جميع ذلك فقد تقررت في الاصول انه اذا تعارض  
البيح والمحرم غلب المحرم وقد قال في الاشباه و  
النظائر في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام غلب  
الحرام من الفن الاول ما لفظه انه اذا تعارض



بحجاج انتهى ما ذكره البيهقي **قلت** وهذا الحديث  
صحيح في نسخ قراءة القتيبي خلف الامام **والجواب**  
عما اعلم البيهقي به من وجوه خمسة **الاول** انه  
**قال** الحافظ ابن حجر في التقریب ان الحجاج بن  
ارطاة الكوفي القاضي احد الفقهاء صدق  
بخطي ويدلس من السابعة انتهى وروى  
عليه الحافظ المذكور **بفتح** معني اخرج حديثه  
البخاري في الادب المفرد ومسلم في صحيحه و  
اصحاب السنن الاربعة في سننهم **وقال**

الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ان الحجاج  
بن ارطاة بن ثور النخعي ابا ارطاة الكوفي مرو  
عن السقبي وعطاء بن ابي رباح وسماك بن حرب  
ونافع مولى ابن عمر وابي الزبير وجماعة وعنه  
شعبة وابن خنيس والحارثان والثوري وابو  
معاوية ومنصور بن العتمر ومحمد بن اسحاق و  
غيرهم قال ابن عيينة سمعت ابن ابي نجیح يقول  
ما جاءنا منكم مثل الحجاج بن ارطاة وقال الثوري  
عليكم به فانه ما بقي احد عرف بما يحدث به منه



وقال العجلي كان فقيها وكان احد للفتين  
بالكوفة وقال احمد كان الحجاج من الحفاظ  
وقال ابن معين صدوق ليس بالقوي وقال  
ابو زرعة صدوق مدلس وقال ابو حاتم  
انه صدوق يدلس اما اذا قال حدثنا فهو  
صالح الا يرتاب في صدقة وحفظه وقال  
ابن خزيمة لا احتج به الا فيما قال اخبرنا  
وسمعت وقال ابن حبان ترك ابن المبارك  
وابن مهدي ويحيى القطان ويحيى

بن سعيد انتهى اما في تهذيب التهذيب و  
حاصله ان الحجاج بن امرطة ثقة عند كثير  
**وقال** الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال  
في نقد الرجال ان الحجاج بن امرطة ابا  
امرطة النخعي احد الاعلام وقال احمد  
هو احد الحفاظ وقال الدارمي عن يحيى  
انه قال حجاج بن امرطة في رواية عن قتادة صالح  
وقال شعبة الكشي عن حجاج فانه حافظ وقال  
ابن حبان اكثر ما نقيم عليه انه كان يدلس لكن

التدليس ليس بحرج فقد كان كثير من الحفاظ  
يدلون منهم الحسن البصري وقادة و  
حميد الطويل وسليمان التيمي ويحيى  
بن ابي كثير وابو اسحق والحكم بن عتيبة  
وابو الزبير وابن جريج وسعيد بن ابي  
عروبة وسفيان بن عيينة والاشعث  
واخرون انتهى ما في الزان قلت فحمل  
من هذا كله ان الحاج بن امرطة ثقة  
وثقة هؤلاء الناقدون وهم الحفاظ

التمت

التقنون العارفون بقواعد الجرح و  
التعديل وان اعظم ما عاب به بعضهم عليه  
الخطاء والتدليس اما الخطاء فلا عيب فيه لانه  
قلما يخلو عنه الانسان كما انه لا يخلو عن  
النسيان وقد قال تعالى لا جناح عليكم فيما  
اخطأتم به واما التدليس فقد عرفت انه  
ليس بحرج قاصح والالحدح في الحفاظ المذكورين  
فعرف ان الحاج بن امرطة ثقة وان  
حديثه مقبول ومعمول به وان تفرقة الثقة

برواية الزيادة مقبول ومعتبر **ولئن تنزلنا**  
وسلنا ان الحجاج مختلف في توثيقه وتجرجه  
فلا يريب انه من روي حديثه مسلم في  
صحيحه فكان هو ممن وثق مسلم ولاشك ان  
توثيق مسلم كاف لنا فكان حديثه صحيحا على  
شرط مسلم فكانت زيادته هذه زيادة ثقة  
ايضا وزيادة الثقة مقبولة وفي هذا الحديث  
ايضا فائدة اخرى عظيمة وهي انه قد روي  
ان القراءة خلف الامام كان اولاً ثم نسخ

مشه قد افادته الاحاديث الكثيرة التي قد منها بعضها  
وسايت بعضها وقد بينها عند ذكر كل واحد  
منها على ان هذا يدل على النسخ **الثاني** انه قد مر  
الحافظ الذهبي بان الحجاج بن ابرطة في روايته  
قتادة صالح اي صالح لان يحتج بحديثه وقد علمت  
ان هذا الحديث رواه الحجاج عن قتادة **الثالث**  
ان ما رواه الحجاج بن ابرطة على سائر الرواة من  
قوله فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى  
آخيه فلم يتفرد الحجاج به بل رواه ابن ابي عمير



حديثه عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا  
كما أخرجه محمد في موطاء والبوداود والتومني  
والنسائي وقد قدسناه ورواه ايضا البيهقي  
في سننه الكبرى في حديثه عن عبد الله بن نجبة  
رضي الله تعالى عنه مرفوعا كما سيأتي وكذا  
رواه عبد الرزاق في جامعه وغيره في حديثهم  
عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه  
مرفوعا وموقوفا كما سيأتي فبطل قول البيهقي  
انه تفرد به حجاج بن ارطاة **ان قيل** لعله اراد ان

الحاج

الحاج تفرد به من حديث عمران بن حصين  
**قلت** ان اراد هذا المعنى فذلك لا يفرنا اصلا  
لان الدار على متن الحديث وهو مروي من  
طرق كثيرين من الصحابة فتفرده بالنظر الى  
صحابي واحد لا يفر في اثبات متن الحديث  
الذي هو اصل المقصود **الراجع** ان القدر الذي  
عليه الرواة كلهم الكائن في صحيح مسلم وغيره  
وهو قوله قد علمت ان بعضكم قد خالفنيها  
وقد كانت الصلوة صلوة طهر وهي سرية مع

ما وقع في حديث غير عمران بن حصين من  
قوله صلى الله عليه وسلم مالي انا نزع القرآن وفي  
لفظ بعضهم فلا تنازعني القرآن كافي في  
افادة النهي عن القراءة خلف الامام بدو  
تلك الزيادة **الخامس** انه قد اخرج البيهقي بنفسه  
هذا الحديث من طريق شعبة ثم قال في آخره  
قال شعبة فقلت لقادة كانه <sup>فقال</sup> كره للنهي عنه  
وهذا اللفظ ايضا مفيد للنهي **واخرج** البيهقي  
في الحرقة عن جابر رضي الله تعالى عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما قضى  
الصلوة من قراءة خلفي بسم الله رب العالمين  
فقد رايت في الجوز القرآن من صلى منكم  
خلف امام فقرأته له قراءة وهذا ايضا صحيح  
في افادة النسخ **واخرج** البيهقي في كتاب القراءة في  
الصلوة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
كان له امام فلا يقراءت معه فان قرأته  
له قراءة **واخرج** الطحاوي في شرح معاني الآثار

عن جابر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا تقراء خلف الإمام  
في شيء من الصلوة وفي لفظة في شيء من الصلوة  
دلالة صريحة على رد قول من قال يقراء المقدس  
خلف الإمام في السرية دون الجهرية **واخرج**  
الطبراني في معجمه الأوسط على ما نقله ابن الهيثم  
في فتح القدير عن ابن عباس رضي الله تعالى  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قراء  
خلف الإمام **واخرج** الإمام محمد في موطأه عن

باب

ابن الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى  
خلف الإمام فان قراءته الإمام له قراءته  
قال الملا علي قاري في شرح موطأ محمد بن رواه  
أحمد وابن ماجه عن ابن الزبير عن جابر فروعا  
انتهى **واخرج** البيهقي في كتاب القراءات في الصلوة عن  
نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القراءات خلف الإمام  
**واخرج** هو ايضا في عن عبد الله بن دينار عن عبد



بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سئل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الإمام فقال  
 الإمام لا يقرأ **واخرج** البيهقي في كتاب القراءة  
 في الصلاة ايضاً عن أبي سعيد الخدري رضي الله  
 تعالى عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سلم عن الرجل خلف الإمام لا يقرأ شيئاً  
 أيخبره ذلك قال نعم **واخرج** عبد الرزاق  
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه  
 قال كنا نقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم

منه

منها ما عن القراءة خلف الإمام **واخرج** أبو بكر  
 بن أبي شيبة في مصنفه والطحاوي في شرح  
 معاني الآثار عن عبد الله بن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه قال كنا نقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال خلطتم علي القرآن ولفظ الطحاوي  
 خلطتم علي القراءة وهذا الحديثان  
 من الأحاديث التي تدل على أن قراءة القتي  
 خلف الإمام كان أو لا ثم نسخ **واخرج** البيهقي  
 في كتاب القراءة في الصلاة عن عمر الخطاب

١٢٩

رضي الله تعالى عنه قال صلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يوما صلوة الظهر فقراء رجل من  
الناس في نفسه قال هل قراء معي احد منكم  
قال ذلك ثلاثا فقال له الرجل نعم يا رسول الله  
اذا كنت اقراء قال مالي فانمح القرآن اما كيف  
احدكم قراءة امامه انما جعل الامام ليؤتم  
به فاذا قراء فانصتوا وهذا الحديث واما  
فيما روي عن علي بن قال يقرأ المقدسي خلف  
الامام مطلقا في جميع الصلوة وعلى من قال

نفي

١٣٢  
يقراء في الصلوة السرية دون الجهرية وفيه  
دلالة على النسخ ايضا **واخرج** الحاكم في تاريخه  
البيهقي في كتاب القراءة في الصلوة عن بلال الثوري  
رضي الله تعالى عنه قال امرني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان لا اقراء خلف امام وسند  
هذا الحديث صحيح لا يهاجروا به عن اسعد  
بن الفضل عن عيسى بن جعفر عن سفيان  
الثوري عن الاعشى عن الحكم عن بلال فاما من فوق  
عيسى بن جعفر فلا كلام فيهم فالهم حقا

ثقات متصرون روي عنهم البخاري ومسلم  
 وغيرهما واما عيسى بن جعفر فقد وثقه  
 البيهقي بنفسه فقال هو قاضي الري ثقة ثبت  
 واما اسمعيل بن الفضل فلم نجد احدا من  
 الائمة الحفاظ ذكره بخرج ولا نصيبته و  
 لانهما فكان حديثه مقبولا ومعو لابه  
 على قاعدة الخاطين ابن خزيمة وابن حبان  
 القائلين بان الاصل في الثمن العدا له ما لم  
 يثبت بجرحه **واخرج** مالك في موطائه والشافعي

واحمد في مسنديهما وابن ابي شيبة في مصنفه  
 والترمذي في سننه وقال هذا حديث  
 حسن والسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم  
 وابن حبان في صحيحه كلهم عن ابي هريرة رضي الله  
 تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من قرأ معي احد منكم في الصلوة اتي قول مالي  
 انا مع القرآن **اخرج** احمد في مسنده والطبراني  
 في معجمه الكبير والوسط عن عبد الله بن مجشع  
 رضي الله تعالى عنه مرفوعا مثله سواء **واخرج**



الدامر قطيعة بسندي عن ابن عباس رضي الله  
تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليقيم  
قراءة الامام خانت اوجهر **وانج** الطحاوي  
في شرح معاني الآثار عن نافع عن ابن عمر رضي  
تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كان له امام فقرأه الامام له قراءة **وانج**  
الطحاوي فيه ايضا عن ابي قتادة عن النبي  
مالك رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم اقبل بوجهه فقال اقرأ

و

والامام يقرأ فسكتوا فما لهم ثلاثا فقالوا  
انا لنفعل فقال لا تفعلوا **وانج** البيهقي في سننه  
الكبرى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى  
وراء امام كفاه قراءة الامام **قال** البيهقي  
والصحيح ان هذا موقوف وسياتي الكلام  
على هذا مستوفى في الفصل الذي

**وانج** البيهقي في كتاب القراءة في الصلوة  
عن ابهريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم كل صلوة لا يقرأ فيها بام  
الكتاب فهي خداج الا صلوة خلف الامام  
**واخرج** البيهقي في كتاب القراءة في الصلوة ايضا  
عن جابر رضي الله تعالى عنه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى  
صلوة لا يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج  
الا وراء الامام **واخرج** هونيه ايضا عن  
جابر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة لا يقرأ فيها

نفاختة

بنفاختة الكتاب الا ان يكون وراء الامام **واخرج**  
هونيه ايضا عن ابن عباس رضي الله تعالى  
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كل صلوة لا يقرأ فيها بنفاختة الكتاب فلا  
صلوة الا وراء الامام **واخرج** الدارقطني و  
البيهقي في سننهما بسند فيه يحيى بن سلام  
عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل صلوة لا يقرأ  
فيها بام الكتاب فهي خداج الا ان يكون

وراء امام **فمن** الاحاديث الخمسة كلها  
صريحة في استثناء المقتدي من حديث  
لا صلوة الا بالفا تحة دالة على ان المقتدي  
خلف الامام لا يقرأ شيئا من القرآن ولو  
سورة الفاتحة كما هو مذاهب الحنفية **فات**  
**تيل** قال الدارقطني بعد ايراد هذه الحديث  
الخامس ان يحيى بن سلام ضعيف **قلت**  
لنا عن ذلك اجوبة خمسة **الاول** ان هذا  
جرح غير مفسر وهو غير مقبول عند جمهور

نحوه

الحديثين **الثاني** ان يحيى بن سلام وان  
ضعفه الدارقطني لكنه ليس منفردا بذلك  
بل وافقه على ذلك غيره ولهذا قال البيهقي  
سنة الكبرى بعد روايته لهذا الحديث عن  
جابر مرفوعا انه رواه يحيى بن سلام وغيره من  
الضعفاء عن مالك يعني بسنده الى جابر ومن  
المقرر في اصول الحديث انه اذا روي الحديث  
الضعيفان او اكثر فان ضعف كل واحد منهما  
يتخبر بغيره ويصير متن الحديث حسنا لغير



١٢٠  
فيصير صالحا للعلامة والاحتجاج بمثله **الثالث**  
ان يحيى بن سلام ليس واقعا الا في سند  
حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى  
عنه ما ونحن قد اوردنا هذا الحديث من  
طريق أبي هريرة وابن عباس وليس فيها يحيى  
بن سلام فلا يصحنا ضعف يحيى بن سلام و  
هذه الاجوبة الثلاثة كافية وشافية ونغني  
عن سائر الاجوبة الا في ذكرها وان كنا ذكرنا  
على طريق التنزل والتسليم **الرابع** اننا لو تنزلنا

١٢١  
وسلنا ان طرق هذا الحديث مروية عن غير جابر  
فيما ضعف ايضا في العلوم ان الحديث الواحد  
اذا روي من طريقين ضعيفين فانه يتقوى احدهما  
بالآخر ويصير الرجحان العيزه فيكون حجة في العمل  
به في الاحكام كما قد مناقبها **الخامس** اننا لو تنزلنا  
وسلنا انه ليس لهذا الحديث سند الا وفيه  
يحيى بن سلام فانا قد ذكرنا الاحاديث الكثيرة  
الغريبة سوى هذا مما قد مشاه وما سياقي وليس فيها  
يحيى بن سلام وهي كلها تؤيد مضمون هذا الاستثناء

فكيفنا في الاحتجاج تلك الأحاديث الكثيرة  
كما لا يخفى **واخرج** البيهقي في سنن الكبرى عن عبد الله  
بن بخينة رضي الله تعالى عنه وكان من  
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو  
احد منكم انفا في الصلوة قالوا نعم قال ان  
اقول مالي انا نزع القرآن فانهي الناس  
عن القراءة حين قال ذلك وهذا الحديث  
ايضا مما يدل على ان قراءة المقتدي خلف

الامام كان او لا ثم نسخ **قال** البيهقي بعد  
اخراج هذا الحديث عن عبد الله بن بخينة  
ان هذا اخطاء لا شك في فقد رواه  
مالك ومعه وغيرهما عن ابن ابي عمير عن ابي  
هريرة انتهى كلام البيهقي **قلت** وهذا كلام  
ساقط الاعتبار اذ لا امتناع في كون الحديث  
الواحد مرويا عن صحابين بسند واحد  
او بسندين مختلفين ولم يقل بامتناعه  
فيما علمنا من اهل العلم بالحديث **وانما** لم يرد

البصير على قوله هذا ادليا وشك هذا القول  
 البشيع من غير دليل عليه لا يكون مسموعا أصلا  
 فتدبر **في** النسائي والدارقطني والبيهقي  
 في سننهم والطبراني في معجمه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم في الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ما امرى الامام اذا قراء الا كان  
 كافيا ولفظ الثلاثة الاول عن ابى الدرداء  
 رضي الله تعالى عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم في كل صلاة تقراء قال نعم قلنا

رجل من الانصار وجبت هذه فقال لي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت اقرب القوم  
 اليه ما امرى الامام اذا ام القوم الا قد كفاهم ثم  
 قال النسائي والدارقطني هذا اي قوله ما امرى الامام  
 ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم انما هو من قول  
 ابى الدرداء **قلت** ان الدارقطني اخرج حديث  
 ابى الدرداء هذا في سننه باسناد اسانيد اثنا  
 منها مرفوعان صريحا واثنا موقوفان على  
 ابى الدرداء واخرجه البيهقي في سننه الكبرى عن



ابن الدرداء مرفوعا ايضا ثم قال البيهقي ان هذه  
اللفظة يعني قوله ما اري الا امام الى اخره رواه  
مرفوعا ابو صالح كاتب الليث غلط فيه وهكذا  
رواه يزيد بن الحباب واخطأ فيه انتهى قلت  
لنا عن هذه الجوبة ستة **الاول** ان هذين  
الراويين كلاهما ثقتان وثقهما كثير من المجتهدين  
وزيد بن الحباب اخرج له مسلم في صحيحه و  
ابو صالح قيل علق له البخاري في صحيحه فلا يحزن  
تخطئهما ولا تغليظهما بلا اقامة دليل

عليه ولم يقم اليه الدليل عليه كان ما قاله  
غير مسموع كالرجح المبهمة واما الوثيقه فقد  
اتفق عليه جماعة من الائمة الحفاظ **اما**  
**ابو صالح كاتب الليث** فقد ذكر في تذكرة  
القاري مجله رجل البخاري ما حصله ان ابا  
صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وثقة  
كثيرون منهم عبد الملك بن شعيب بن  
فقال ابو صالح ثقة مأمون قال وسمعت ابا  
الاسود الثوري بن عبد الجبار وسعيد بن



١٥٠  
احمد وابنا ابي شيبة واحمد بن شيبه علي  
وعلي بن المديني ومحمد بن عبد الله بن نعيم  
واخرون قال ابن معين وعلي بن المديني و  
العجلي ان زهير بن الحباب ثقة وقال ابو حاتم  
صدوق صالح وقال عبيد الله القواريري  
كان زكياً عالماً حافظاً فيما يسمع وذكره  
جبان في الثقات الا انه قد يخطئ وقال  
احمد بن صالح كان معروفاً بالحديث  
صدوقاً وقال ابن قانع صالح وقال الدارقطني

١٥١  
قطني وابن ماکولا ثقة وقال ابن عدي هو  
من اثبات الشائخ بالكوفة واخرج حديث  
زهير بن الحباب مسلم في صحيحه واصحاب السنن  
الاربعة انتهى اما في تهذيب التهذيب قلت  
فاذا كان هؤلاء الائمة الكثيرون كلهم  
عدوا لابي صالح وزهير بن الحباب فكيف قبل  
فيهما جرح اليهقي مع ان جرحه غير مفسر  
واما قول ابن جبان فيه انه قد يخطئ فانه  
ليس موجبا للرجح لما قدمنا من انه لا عيب



في الانسان من حبة الخطاء والنسيان **الثاني**  
 انما نزلنا وسلمنا ضعف الى صالح وزيد بن  
 الحباب فانهما جلان اثنان والحديث اذا  
 جاء من مرواية ضعيفين يقوي بعضه بعضا  
 ويصححنا لغيره لا يكون مقبولا ومحمولا في  
 الاحكام **الثالث** انما نزلنا وسلمنا عدم <sup>تقوية</sup>  
 الضعيف بالضعيف فلا يضرنا ذلك ايضا  
 لانها لم يتفرد ابرواية هذا الحديث بل رواه  
 كثيرون من حديث ابي هريرة وعبد الله

بن

بن بحينة وعبد الله بن مسعود مع ما فيها  
 كلها من الدلالة الصحيحة على النسخ كما بينا لك  
 سابقا **الرابع** ان هذا الحديث اذا كان  
 مختلفا في رفعه ووقفه فقد تقر في اصل  
 الحديث انه اذا اختلفت مرواة الحديث في  
 الرفع والوقف فالحكم للرفع عند جملة المحدثين  
 كما قد مناه غير مرة لان الرفع زيادة ثقة  
 وزيادة الثقة مقبولة **الخامس** انما نزلنا وسلمنا  
 ان هذا الحديث موقوف جزئيا فان الحديث

الموقوف حجة عند الخفية كما قد مرنا ذلك ايضا  
مرارنا قلنا عن العلامة العينية وغيره **السادس** انه قال المحقق  
ابن الهمام في فتح القدير ان ما رواه ابو الدرداء  
في حديثه هذا من قوله ما روى الامام آه ان  
لم يكن من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابو الدرداء  
فلم يكن ليروي ابو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
كل صلاة وقراءة ثم يعتد بقراءة الامام عن  
المقتدي الا لعلمه عند فيمن النبي صلى الله عليه وسلم  
انتهى ما في الفتح **قلت** وكثير من الاجوبة غير

شي

150  
التي ذكرناها ههنا ما ذكرنا ما سابقا ولا حقا تاتنا  
ههنا ونحن لم نعد ههنا استغناء  
بذكرها صالك فتدبر فان **قلت** قوله صلى الله عليه وسلم  
قراءة الامام قراءة لمن خلفه معارف بقوله تعالى  
فاقرءوا ما تيسر من القرآن يعني في الصلوة فلا  
يجوز ترك القرآن بخبر الواحد **قلت** قد اجاب  
عنه العيني في شرح البخاري بان جعل مقتدي  
قارئاً بقراءة الامام فلا يلزم الترتيب او يقول  
انه خص مقتدي الذي ادرك الامام في الركعة

فانه لا يجب عليه القراءة بالاجماع فيجوز الزيادة  
عليه حيث يشاء بخبر الواحد انتهى ما ذكره العيني  
النوع الثاني من هذا الفصل فيما روي في  
هذا الباب من المراسيل فاقر **ابن عبد**  
الرزاق في كتابه عن زيد بن اسلم قال نهى **ابن**  
صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام قال  
واخرجني اشيخا خنا ان عليا رضي الله تعالى عنه قال  
من قرأ خلف الامام فلا صلوة له **واخرج**  
ابن ابي شيبة في مصنفه وعبد الرزاق في كتابه

عن  
ابن

عن موسى بن عقبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابا بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم كانوا  
ينهون عن القراءة خلف الامام **واخرج** الدار  
في سننه والبيهقي في كتاب القراءة في الصلوة عن  
الشعبي ساقا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
خلف الامام **واخرج** الامام محمد في موطئه  
عن عبد الله بن شداد بن الهاد مرسل قال ام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في العصر  
رجل خلفه فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال من



كان له امام فان قراءة الامام له قراءة **وقال**  
 العلامة الشمني في شرح مختصر الوقاية انه يرى  
 سفیان الثوري وشعبة واسرائيل بن يونس و  
 شريك وابوالاحوص وسفيان بن عيينة و  
 جبر بن عبد الحميد عن موسى بن الح  
 عائشة عن عبد الله بن شاذان عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم مرسل قال من كان له امام  
 فقراءة الامام له قراءة وقد مر الجواب عن القول  
 بالارسال بان المرسل حجة عند الخفية وبان هذا

ح

المرسل معتضد بكثير من الاحاديث المسندة  
 وبغيرهما من الاجوبة فارجع اليها ان شئت  
**وقال** الملا علي قاري في فتح المغنا شرح الوطا  
 انه قال الكراني ناقل عن الشيعة قال اوردت  
 سبعين بدر ياكلهم على انه لا يقرء خلف الامام  
 ثم قال الملا علي قاري فيه ايضا ناقل عن الفتاوى  
 الظهيرية والبرجندي ان من قرء خلف  
 الامام يستره ان يكسر اسنانه **الفصل الثامن**  
**الله تعالى** عليهم الوتيرة لقول الخفية فاقول

١٦٠  
**انخرج** الامام مالك في موطائه والامام محمد  
في موطائه والطحاوي في شرح معاني الآثار  
كلاهما من طريق مالك عن نافع عن عبد  
بن عمر كان اذا سئل هل يقرأ احد  
خلف الامام قال اذا صلى احدكم خلف  
الامام فحسبه قراءة الامام واذا صلى  
فليقرأ قال نافع وكان عبد الله بن عمر  
يقرأ خلف الامام **وانج** الامام مالك في  
موطائه والامام محمد في موطائه والطحاوي

في

١٦١  
في شرح معاني الآثار له والترمذي في  
جامعه وقال حسن صحيح والبيهقي في السنن  
الكبرى له كلهم من طريق مالك عن وهب  
بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله رضي الله  
تعالى عنهما موقوفين على رجل لم يقرأ فيهما  
القرآن فلم يعيلا الامراء امام **وانج** عبد الرزاق  
في جامعه مثله بلفظه من طريق مالك بسنده  
الذکور عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما  
**وانج** ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه مثله بلفظه

من طريق غير مالك عن جابر ايضا موقوفا  
**واخرج** الطحاوي في شرح معاني الآثار والبيهقي  
في سننه الكبرى مثله بلفظ من طريق يحيى بن  
سلام عن مالك بسنده الى جابر مرفوعا  
**قد** تقدم في الفصل الثاني انه اخرج البيهقي في  
كتاب القراءة في الصلوة بسند يربون  
جابر بن عبد الله مرفوعا وبسند واحد  
عن ابهريرة مرفوعا وبسند واحد عن  
عباس مرفوعا في بعضها بلفظه وفي

بعضها

بمعناه وقال البيهقي في سننه الكبرى ان هذا  
الحديث صحيح عن جابر من قوله غير مرفوعا  
واما رفعه يحيى بن سلام قال ويحيى بن  
سلام ضعيف **قد** قد منا الاجوبة عن  
تضعيفه يحيى بن سلام واما قوله الصحيح انه  
موقوف غير مرفوع فلما عنه جوابان **الاول**  
انا قد قد منا امر انه اذا اختلف رواية  
حديث في رفعه ووقفه فالجمهور من المحدثين  
على ان الحكم للرفع لانه من باب مزية الثقة



وزيادة الثقة مقبولة **الثاني** انما لو سلمنا ان  
 هذا الحديث موقوف كما اقر به اليه في حكم  
 بتعيينه فلا يضرنا لان الوقوف عند الحنفية  
 حجة كما في كتب اصول فقه الحنفية **ان قيل**  
 ان الوقوف وان كان حجة في نفسه عند الحنفية  
 ولكنه اذا عارض الفروع كالحديث الذي  
 استدل به الشافعية من قوله صلى الله عليه وسلم لا  
 صلوة الا بالفاتحة واصله فانه لا يعمل به  
 مخالفا للفروع **قلت** قد قدمنا ان الوقوف

انما لا يكون حجة عند مخالفة الفروع اذالم  
 يوافق فروع آخر واما اذا وافقه فروع  
 آخر فلا شك ان الفروع يعارض الفروع و  
 يبقى الوقوف سائما عن المعارض فيكون حجة  
**والجواب** قد مضى ان الوقوف انما لا يعمل به عند  
 مخالفة الفروع اذ كان رافعا عن اصلها  
 اذالم يكن كذلك بل كان مخصصا للعموم فانه  
 يكون معمو لا به عند الحنفية ويخص بعموم  
 الفروع واصل هذا اقل ابن الهمام في تحرير الامور

وشارحه في شرحه المسمى بالتشيراتان تخصيص  
الصحابي للنص العام مقبول عند الحنفية و  
يجب حملة على سماع المخصص كحديث ابن  
عباس مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه و  
روى ابو حنيفة بسنده عن ابن عباس موقفا  
لا تقتل المرتدة فلزم تخصيص البدل الذي يقتل  
بكونه من الرجال انتهى فاعلى هذا يخص عموم  
قوله لا صلوة الا بالافتحة بالمقتدي بهذا  
الوقوف ويحمل عموم المرفوع على غير المقتدي كما

لا يخفى او قد قد مناشئ من امثال هذه  
الاجوبة قبل هذا ايضا فارجع اليه ان شئت  
**واخرج** عبد الزنراق في جامعته والوبكر بن ابي  
شيبه في مصنفه واخرجه الدارقطني بمجمة  
اسانيد عن علي رضي الله عنه انه قال من قراء  
خلف الامام فقد اخطأ الفطرة **واخرج**  
عبد الزنراق في جامعته عن علي رضي الله عنه  
عنه ايضا انه قال ليس الفطرة القراءة خلف  
الامام **واخرج** عبد الزنراق في جامعته والطحاوي

في شرح معاني الآثار لعن علي رضي الله تعالى  
 عنه انه قال من قرأ خلف الامام فليس على  
 الفطرة ولا خفاء ان هذه الاحاديث  
 الثلاثة وان كانت موقوفة صورة لكنها  
 مرفوعة حكما لان الفطرة مرادفة للسنة وقد  
 صرحوا بان قولهم من السنة حكمه الرفع  
 فكذا هذا **واخرج** عبد الرزاق في مجا  
 عن علي رضي الله تعالى عنه انه كان ينهى  
 عن القراءة خلف الامام **واخرج** عبد الرزاق

في جامعنا عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال  
 من قرأ خلف الامام فلا صلوة له **واخرج**  
 الامام محمد بن موطأ وعبد الرزاق في  
 جامعنا وسفيان بن عيينة في كتاب الصلاة  
 له وابن أبي شيبة في فضله **واخرج** الطحاوي  
 في شرح معاني الآثار بثلاثة اسانيد عن  
 ابي وائل هو شقيق بن سلمة قال سئل عبد الله  
 بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن القراءة  
 خلف الامام فقال انصت للامام فان في الصلاة



شغلا وسيفيت قراءة الامام وسند  
الامام محمد وسفيان في الصحة كالشهر  
لان سفيان رواه عن سفيان بهذا  
السند **اخرج** عبد الرزاق في جامعه واب  
ابن شيبة في مصنفه عن عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه انه عهد الى الناس ان لا يقرأ  
وامع الامام **واخرج** كلاهما فيهما ايضا عن عمر  
بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال وددت  
ان الذي يقرأ خلف الامام في يوم الحج

وقال ابن الصمام في فتحان قول عمر رضي الله تعالى  
عنه هذا رواه الامام محمد في موطاه ايضا  
**واخرج** الامام محمد في موطاه وعبد الرزاق  
في جامعه وابن ابي شيبة في مصنفه عن سعد  
بن ابي قاص رضي الله تعالى عنه قال وددت ان  
الذي يقرأ خلف الامام في يوم حجة ولفظ  
ابن ابي شيبة في يوم حجة **واخرج** ابو بكر بن ابي  
شيبه في مصنفه عن عمر بن حصين رضي  
تعالى عنهما موقوفا قال لا تجوز صلوة لا يقرأ

فيها بفتح الكتاب وآيتين فصاعدا **وأي**  
صوفيه أيضا عن محمد رضي الله تعالى عنه قال  
لا تجزئ صلاة لا يقراء فيها بفتح الكتاب  
وآيتين فصاعدا **وأخرج** الطحاوي في شرح  
معاني الآثار عن عبيد الله بن مفضل أنه سأل  
عبد الله بن عمر ووزيد بن ثابت جابر  
بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم أي  
القراءة خلف الإمام فقالوا لا تقراء خلف  
الإمام في شيء من الصلوة ووقع في فتح القدير

لابن الهمام وشرح الشيخ عبد الحق الدهلوي  
في هذا الحديث عبد الله بن عمر بن عبد  
واو مكان عبد الله بن عمر **وأخرج** مسلم  
في صحيحه في باب سجود التلاوة وأخرج الطحاوي  
في شرح معاني الآثار بثلاثة أسانيد والبيهقي  
في سننه الكبير وأكلهم عن زيد بن ثابت  
رضي الله تعالى عنه موقوفا وأخرج الطحاوي  
بسندين عن جابر بن عبد الله رضي الله  
تعالى عنها موقوفا أيضا أهما قال الأثر

١٢٢  
خلف الامام في شيء ولفظ الطحاوي والبيهقي  
في شيء من الصلوة وسند حديث زيد بن  
ثابت صحيح كما عرفت من اخراج مسلم له والحد  
الموقوف حجة عند الخنفية كما صرح به في محيط  
البرهاني ومحيط السرخسي وغيرهما من كتب  
الفروع والتحرير وشرحه التيسير وغيرهما من  
كتب الاصول اما **الجواب** عن معارضة الموقف  
بالمفوع من جهة ان الوقوف لا يعارض المفوع  
فقد قدمناه سابقا ملزما فارجع اليه ان

١٢٣  
شئت **واخرج** البيهقي في سننه الكبرى عن  
زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه انه قال  
من قرأ وراء الامام فلا صلوة له **واخرج** الدار  
قطني في سننه بسندين عن علي رضي الله تعالى  
عنه قال يكفيك قراءة الامام **واخرج** عبد الرزاق  
في جامعه عن عبيد الله بن مقسم قال سالت  
جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما التقرأ  
خلف الامام في الظهر والعصر شيئا فقال لا  
**اخرج** ابو بكر بن اليشبية في مصنفه عن زيد



بن ثابت رضي الله تعالى عنه انه قال لا قراءة  
 خلف الامام **واخرج** ابو بكر بن اليشبية  
 في مصنفه ايضا عن جابر رضي الله تعالى عنه  
 قال لا تقراء خلف الامام نراوا ابن الهمام في  
 فتح القدير والشيخ عبد الحق الدهلوي في شرحه البري  
 على الشكوة في رواية ابن اليشبية عن جابر رضي  
 الله تعالى عنه ان جهر الا ان خافت **واخرج**  
 عبد الرزاق في جامعه عن مزيد بن ثابت  
 وابن عمر رضي الله تعالى عنهما كانا لا

يقرآن خلف الامام **واخرج** الامام محمد  
 في موطائه وعبد الرزاق في جامعه وابو بكر  
 بن اليشبية في مصنفه عن مزيد بن ثابت  
 رضي الله تعالى عنه انه قال من قرأ خلف الـ  
 فلا صلوة له **وقال العيني** في شرح البخاري انه **اخرج** الطحا  
 في شرح معاني الآثار وعبد الرزاق في مصنفه عن  
 عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال ليت  
 الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا **واخرج**  
 عبد الرزاق في جامعه عن العيزار بن حريث

قال سمعت ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
يقول لا تقلين صلوة حتى تقراء فيها بقية  
الكتاب وسورة انتهى كلام العيني وهذا الحديث  
مما يدل على عدم فرضية الفاتحة كالسورة وعلى  
انها واجبتان كما قال به الحنفية وقد تقدم  
لهذا الحديث تطائر مرفوعة وموقوفة في هذا  
الفصل والفصل الذي قبله فارجح اليها ان شئت  
**واخرج** الظحاوي في شرح معاني الآثار ابن  
ابن شبة في مصنفه عن ابن عمر رضي الله تعالى  
عنها

انه قال يكفيك قراءة الامام **واخرج** العلامة الخوارزمي  
منه في مسند ابن حنيفة من طريق الامام ابن حنيفة  
بسند الى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
انه قال لا صلوة الا بقراءة الكتاب وما يتيسر  
من القرآن بعد ما وقد تقدم في الفصل الاول  
من هذا الباب ثم مرفوعا وفي الفصل الثاني  
ثم موقوفة من طريق مع ماله وما عليه فارجح اليها  
ان شئت **واخرج** الخوارزمي ايضا في مسند ابن  
حنيفة من طريق ابن حنيفة عن حماد عن ابراهيم

ان عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه  
 لم يقرأ خلف الامام لافي الركعتين الاوليين  
 ولا في غيرهما **واخرج** الامام محمد في موطنه عن  
 علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجتنبه  
 وما يجتنب فيه من الاوليين وفي الاخيرين  
 واذا صلى وحده قرأ في الاوليين بفتح الله  
 وسورة ولم يقرأ في الاخيرين بشيء  
 ذكره ابن الهمام في فتح القدير **واخرج** البيهقي

في سننه الكبرى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
 انه قال من صلى وراء امام كفاة قراءة الامام قال البيهقي  
 وهذا الموقوف هو الصحيح قال ورواه سويد بن  
 سعيد عن علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن  
 نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فروعا قال  
 ورفضه خطأ لان سويد اقد تغير باخذه نكث  
 الخطاء في روايته انتهى كلام البيهقي **والجواب** عنه  
 على وجه خمسة **الاول** ان سويد بن سعيد من  
 رجال مسلم وكل من هو من رجال الصحيحين او



رجال احدهما نقل قالوا في شأنه انه قد جاز  
الفتنة بمعنى انه لا يسهل فيه جرح جارج لجمالة  
شأن التجاري وسلم وتحققهما في امر الجرح  
والتعديل غاية التحقيق **الثاني** ان سريد او  
ان سلنا انه تغير بأخر عمره فكيف يحكم بان رفع  
هذا الحديث مما رواه في آخر عمره ولا يدل على  
ذلك والقول بلا دليل غير مسموع **الثالث** انه قد  
تقرر في اصول الحديث انه اذا اختلف الروايات  
في رفع الحديث ووقفه فالحكم للرفع لان للرفع

مريد علم ولانه من باب زيادة الثقة وهي  
مقبولة كما تقدم **الرابع** اننا لو سلمنا وقفه فالرواية  
حجة عند الحنفية كما تقدم ايضا في مواضع  
متعددة **الخامس** ان عدم حجية الموقوف عند  
القائل به كالشافعية انما يصح اذا لم يوافق حديث  
مرفوع واما اذا وافقه حديث مرفوع فهو حجة  
بعضه الى ذلك المرفوع عند الشافعية ايضا  
لا سيما فيما نحن فيه اذا يوافق من المرفوع عابطة  
عظيمة كما عرفت واما **السادس** عن معارضة الموقوف

بالمرفوع الذي استدلل به الشافعية فقد تقدم  
سابقا في الفصل الثاني من هذا الباب **و**  
**اخرج** الطحاوي في شرح معاني الآثار و  
البوكيري في تشييد في مصنفه عن زهير بن  
ثابت رضي الله تعالى عنه قال لا تقراء خلف  
الامام ان جهرا ولا ان خافت **واخرج** عبد الله  
في جامعته عن عبد الله بن عمر رضي الله  
تعالى عنهما انه كان يقول اذ كنت مع الامام  
فحسبت قراءة الامام **واخرج** عبد الرزاق

في جامعته ايضا عن النضر بن سيار قال  
سالت ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقرأ مع  
الامام فقال تكفيك قراءة الامام **واخرج** عبد الله  
في جامعته ايضا عن زهير بن اسلم ان ابن  
عمر رضي الله تعالى عنهما كان ينهي عن القراءة  
خلف الامام **واخرج** البيهقي في كتاب القراءة في  
الصلوة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
يكفيك قراءة الامام خافت او جهرا **فجعله**  
هؤلاء الصحابة الذين روي عنهم وثقوا

في هذا الفصل ترك القراءة خلف الامام  
عشرة رجال وهم عمرو وعلي وعبد الله بن  
عمرو وجابر بن عبد الله وعبد الله بن مسعود  
وسعد بن ابى وقاص وعمران بن حصين  
وعبد الله بن عمر ووريد بن ثابت وعبد  
بن عباس واما من روىنا عنهم فروا  
ترك القراءة خلف الامام فقد مر بنا  
في الفصل الاول **وقال** العلامة العيني في حقه  
النجاشي ان الموقف حجة عندنا لان

الصحابة كلهم عدول ومع هذا فقد  
روى المنع عن القراءة خلف الامام عن ثمانين  
من الصحابة الكبار منهم علي المرتضى والعباد  
الثلاثة واسماء هم مذكورة عند اهل الحديث  
فكان اتفاقهم بمنزلة الاجماع وسماه حبا  
الهداية اجماعا باعتبار اتفاق الاكثر ثم قال  
العيني ايضا ومن كان من الصحابة رضي الله  
تعالى عنهم يذهبون اشد الذهبي عن القراءة  
خلف الامام ابو بكر الصديق وعمر الفاروق و



حسن

عثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وعبد الله

بن عوف وسعد بن ابي وقاص وعبد

بن معبود وزيد بن ثابت وعبد الله بن

عبد الله بن عمر رضي الله تعالى

عنهم انتهى كلام العيني فزاد العيني على

ما ذكرنا تسعة ثلاثة من الصحابة وهم ابو

الصديق وعثمان وعبد الرحمن بن عوف

رضي الله تعالى عنهم **الفصل الرابع**

اقوال التابعين ومن بعدهم المؤيدة لكذا

منه

**المختصة** فاقول **خرج** عبد الرزاق في جامعه

وابو بكر بن ابي شيبة في مصنعه عن الاسود بن

يزيد النخعي انه قال وردت ان الذي يقرأ خلف

الامام ملء فوه ترابا والاسود بن يزيد تابعي

كبير من الطبقة الثانية مخضرم ثقة كما نص عليه

في التقريب وروى له اصحاب الكتب الستة وغيرهم

**خرج** عبد الرزاق في جامعه عن علقمة بن قيس

ان قال نحو ما قال الاسود ومعلوم ان علقمة بن

قيس تابعي ثقة من الطبقة الرابعة كما في التقريب

٩٠  
وغيره **واخرج** الامام محمد في كتاب الاثار و  
لفظه محمد قال اخبرنا ابو حنيفة ثنا حماد

ابراهيم قال ما قراء علقمة بن قيس قط امام  
القرآن ولا غير ما خلف الامام فيما يجهر فيه  
ولا فيما لا يجهر فيه ولا في الركعتين الاخيرتين

**واخرج** العلامة الخوازمي في هذا الحديث بهذا  
اللفظ في مسند ابى حنيفة بسند عن الامام

ابى حنيفة **واخرج** الامام محمد في موطنه عن  
علقمة بن قيس قال لان اُغض على جمرة

٩١  
الي من ان اُقرأ خلف الامام **واخرج** عبد  
الرمزاق في جامع ابيضا عن ابى اسحق انه قال  
كان اصحا عبد الله بن مسعود رضي الله

تعالى عنه لا يقرءون خلف الامام **واخرج** ابو بكر  
بن ابي شيبة في مصنفه عن الاسود انه قال

لان اُغض على جمرة احب الي من ان اُقرأ خلف  
الامام اعلم انه يقرأ **واخرج** ابو بكر بن ابي  
شعبة

في مصنفه ابيضا عن ابى بشر قال سالت سعيد  
بن جبير عن القراءة خلف الامام قال

ليس وراء الامام قراءة وسعيد بن جبير يروي  
ثقة ثبت فقيه من الطبقة الثالثة يروي عن  
ابن عباس وغيره **واخرج** ابو بكر بن ابي شيبة  
في مصنفه ايضا عن سعيد بن المسيب انه قال  
الخت للامام وسعيد بن المسيب **تاج**  
احد العلماء الاثبات الثقات والفقهاء  
الكبار حتى قال في حقه الامام احمد انه  
خير التابعين وهو من كبار الطبقة الثانية  
**واخرج** ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا

عن محمد بن سيرين انه قال لا اعلم القراءة خلف  
الامام من السنة ومحمد بن سيرين من اجل  
التابعين ثقة ثبت عابد من الطبقة الثالثة  
**واخرج** ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا عن  
ابراهيم النخعي انه كان يكره القراءة خلف الامام  
وكان يقول يكفيك قراءة الامام وابراهيم بن  
يزيد النخعي الكوفي تابعي ثقة ثبت من الطبقة  
الخامسة مروي له اصحاب الكتب الستة وغيرهم  
**واخرج** ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا



الوليد بن قيس انه قال سئلت سريد بن غفلة  
القرء خلف الامام في الظهر والعصر قال لا  
وسريد بن غفلة مخضرم من كبار التابعين  
واكابرهم روى له اصحاب الكتب الستة وغيرهم  
**واخرج** ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه  
عن مالك بن عمار قال سالت رجلا  
من اصحاب عبد الله بن مسعود <sup>رضي الله عنه</sup>  
تعالى عنه كلهم يقول لا يقرأ خلف الامام  
منهم عمرو بن ميمون وعمرو بن ميمون الآخر

تابعي مشهور مخضرم روى له اصحاب  
الكتب الستة وغيرهم **واخرج** ابو بكر بن  
ابي شيبة في مصنفه ايضا عن ابراهيم النخعي  
انه كان يقول ان الذي يقرأ خلف الامام  
فساق وابراهيم النخعي تقدم ترجمته <sup>في</sup>  
**واخرج** ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه ايضا  
عن ابي وايل واسمه شقيق بن سلمة انه قال يكفك  
قراءة الامام وابو ايل هذا تابعي كبير ثقة  
مخضرم **واخرج** الطبراني في معجمه الاوسط عن

ابي فخره انه قال لاصلوة الالباء القرآن و  
معها غيرها والوثره هو النذر بن  
مالك بن قطعة بكسر القاف وسكون الطاء  
المهمله العبدى العوقى بالقاف وهو تابعي  
ثقة من الطبقة الثالثة ووجه تأييد هذه  
الرواية لمذهب الحنفية من جهة انها تدل على  
ان المراد في الصلاة في قوله لاصلوة الالباء  
الفاتحة ففيها ما لا يفي اصلها كما قال  
الشافعية الا لكان ضم غير الفاتحة مع الفاتحة

فريضة ولم يقل به احد الباب الرابع في  
**فصل في شيء من اجوبة الحنفية عن دلائل**  
**الشافعية** وما ينبغي ان يعلم اننا قد قدمنا كثيرا  
من اجوبة الحنفية عن دلائل الشافعية في  
ضمن الباب الثالث من قبل هذا ولكننا  
ذكرنا في هذا الباب ايضا شيئا منها لتكمل  
الفائدة وتكثر العائدة فنقول اننا قد نجيب  
عماد ذكرنا في الباب الثاني من احاديث الشافعية  
حديثا حديثا على الترتيب الذي اورثناه من قبل

في ذلك الباب فنقول وبالله التوفيق **اما**  
**الحديث الاول** المذكور في الباب الثاني  
 وهو حديث عبادة بن الصامت <sup>رضي الله</sup>  
 تعالى عنه مرفوعا لصلوة لمن لم يقرأ بها  
 الكتاب **فالجواب عنه** على وجوه <sup>بعضها</sup>  
 يتعلق بنفي افتراض قراءة الفاتحة وبعضها  
 بنفي قراءة تعالى **المقتضى الاول** ان هذا الحديث  
 وان كان صحيحا لا شك في صحته لكنه  
 من خبر الآحاد فيفيد الظن قال المحقق

ابن الهمام في فتح القدير واذا كان الحديث  
 ظني الثبوت فلا يثبت به الركن لان لازمه  
 نسخ الاطلاق بخبر الواحد وهو يستلزم  
 تقديم الظن على القاطع وهو لا يحمل فيثبت  
 به الوجوب فيما ثم بترك الفاتحة ولا تقدر  
 الصلوة لان لازم الركن الفساد بتركه وهو لا  
 يثبت الا بقاطع وهذا الركنية لا لم يقطع  
 به فالفساد بتركه مظنون والصحة القائمة  
 بالشرع الصحيح قطعية فلا يزول اليقين الا بمثل



والا بطل الطنبلي القطعي انتهى ما في الفتح  
**الثاني** ان هذا الحديث وان كان صحيحا  
لكنه عام مخصوص ببعض فخص منه القيد  
بقراءة الاحاديث المرفوعة والموقوفة <sup>الكثيرة</sup>  
التي ذكرناها في الباب الثالث مفصلة  
فلا يدا على قراءة الفاتحة في حق المقتدي  
**ان قيل** هذا العام وان كان مخصوص  
ببعض عندكم لكنه مجري على العموم عند  
الشافعية اذ هم قالون بافتراض الفاتحة في

حق الكل فبدخل فيه المقتدي ايضا **قلت** ليس  
كذلك بل هو عام مخصوص ببعض عندهم ايضا  
لانهم قالون بعدم وجوب الفاتحة في  
حق من ادرك الامام في الركوع فيلزم <sup>فجئة</sup> الشافعية  
على قاعدتهم ان يقولوا بتخصيص القيد  
عن ذلك العموم ايضا بقراءة تلك الاحاديث  
الكثيرة الدالة على هذا <sup>التخصيص</sup> كما خست  
الشافعية عموم قوله صلى الله عليه وسلم من كماله  
امام فقرأته له قراءة بغير الفاتحة فكذا

٢٢  
نحن هذا الحديث بغير التقديري جهاين  
الادلة كذا افاد ابن الهمام في فتح القدير **الثالث** ان  
هذا الحديث معناه لاصولة الالباقعة ولو بفاتحة  
الكتاب كما جاء بهذا اللفظ صريحاً في رواية **مسند**  
ابن حنيفة للبخاري وفي رواية ابى داود ان  
اباد او دسكت عليه كما تقدم في الباب الثالث  
مفصل **الرابع** ان هذا الحديث محمول على  
الكمال بمعنى ان قراءة الفاتحة واجبة لا فرض  
بدليل ما تقدم في الباب الثالث من الاشارة

٢٣  
الناطقة بانه لاصولة الالباقعة وسورة معها  
فلو كانت لفظة لاصولة تقتضي افتراض الفاتحة  
لاقتضت افتراض السورة ايضا وليس **الخامس**  
انه لو سلم عموم هذا الحديث وشموله للتقديري  
فقد علم ان الامر بالقراءة للتقديري خلف الامام  
كان اولاً لم ينسخ كما يدل عليه الاحاديث الكثيرة  
المقدمة ذكرها في الباب الثالث قبل هذا  
قد بنيناك على ذلك عند ذكر كل حديث  
وال على النسخ ومن الدليل على النسخ ايضا ما صح

من قول سيدنا علي رضي الله تعالى عنه من  
قراء خلف الامام فقد اخطأ الفطرة فهذا  
اللفظ وان كان موقوفا لكنه في حكم الرفع  
اذ الفطرة مرادفة للسنة وقد قالوا ان لفظ من  
السنة يدل على الرفع فاذا كانت القراءة خلف  
الامام خلاف السنة تعين ان السنة عدم  
القراءة خلفه **السادس** ان معنى هذا  
الحديث لاهلوة الابقاء الفاتحة سواء  
قراءها تحقيقا وتقديرا كالقندي

خلف

خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة كما  
نصر عليه في الاحاديث الكثيرة بالاسانيد  
الصحيحة التي قد مناها في الباب الثالث مرفوعة  
وموقوفة مفصلا وما يؤيد ذلك ما افاد ابن  
الهام في فتحه والشيخ عبد الحق الدهلوي في  
شرح المشكوة انه لما كانت القراءة ثابتة من  
القندي شرعا للكون قراءة الامام قراءة له فلو  
قراء القندي بنفسه ايضا لكانت له قراءتان  
في صلوة واحدة وهو غير مشروع انتهى



٢٠٦  
كل ما هو **ان قيل** قد قال الحافظ ابن حجر من  
الشافعية في فتح الباري ان النفي الواقع  
في لاصلة الالف الفاتحة اذا مر به في الاجزاء  
كان اقرب الى الحقيقة وانه السابق للفهم  
فيكون اول انتهى **قلت** لنا عن هذا الجواب  
ثلاثة **الاول** انه قد اجاب الحافظ العيني في شرحه  
على البخاري باننا لانسلم قرب نفي الاجزاء الى  
الحقيقة لانه محتمل لنفي الاجزاء والنفي الكمال  
والحمل على نفي الحال اوله يتعين لان

٢٠٥  
نفي الاجزاء يستلزم نفي الكمال فيكون نفي  
شيئين فتكثر المخالفة فيتعين نفي الكمال انتهى  
**الثاني** اننا لو تنزلنا وسلمنا ان نفي الاجزاء  
اقرب الى الحقيقة فقد قامت القرينة الكثيرة  
في الاحاديث الغريبة على صرف هذا اللفظ  
عن ما هو اقرب الى الحقيقة الى نفي الكمال في  
حق غير المقتدي بمعنى صيرورة الصلوة <sup>بدون</sup>  
الفاتحة مكروهة تحريمية **منها** قوله صلى الله  
عليه وسلم لاصلة الالف الفاتحة فصاعدا

وامثاله كما تقدم عن صحيح مسلم وغيره في  
رواية لاصلوة الا بالفاتحة وسورة معها  
كما تقدم عن سنن ابن ماجه وغيره  
فلو كان المراد نفى الاجزاء للزم نفى  
الاجزاء بدون التوراة ايضا وهذا  
باطل لم يقل به احد **وقوله** صلى الله عليه  
وسلم من كان له امام فقراءة الامام  
له قراءة فهو صارف لهذا الحديث  
من عموم الى التخصيص بغير القتي

**ومنها** سائر الاحاديث المقدمة الدالة على  
ان وجوب القراءة انما هو في حق غير القتي  
والحمل على الجواز عند وجود الصارف عن  
الحقيقة امر لا يرتاب فيه احد **الثالث** اننا لو تنزلنا  
وسلمنا عدم وجود الصارف فلا شك ان هذا  
الحديث من خبر الآحاد فلا يكون قطعيا فلا  
يفيد عدم الاجزاء في حق غير القتي <sup>فقط</sup>  
عن القتي لان عدم اجزاء الشيء لا يزم  
لفرضية ضده والفرض ما ثبت بدليل قطعي كما

٢١٠  
قد مناه عن فتح القدير **واحد الحديث الثاني**  
المذكور في الباب الثاني وهو حديث أبي هريرة  
مرفوعا عن علي صلوة لم يقرأ فيها بام القراء  
فهو خداج وفيه قول أبي هريرة اقراء بها  
في نفسك اي بالفاتحة خلف الامام **باب**  
**عن جرئة الاول** على وجوه **احدها**  
ان لفظة خداج لا تدل على فرضية الفاتحة  
لان خداجا معناه غير تمام ونفي التمام  
كفي الكمال لا يستلزم نفي الاصل وانما يستلزم

الاستغناء

٢١١  
النقصان وقد تضيئا عمدته حيث  
قلنا بکراهة التحريم لن يترك الفاتحة في حق  
غير المقتد ولا ريب ان الكراهة التحريمية تقضي  
وعن هذا اقال الغني في شرح البخاري لا سلم  
ان قوله فهي خداج يدل على ركنية قراءة  
الفاتحة لان معناه ذات خداج اي نقصا  
يعني ان صلوة ناقصة ونحن نقول  
ولهذا قلنا بوجوب قراءة الفاتحة نهيا  
وما يدل على ان لفظ خداج لا يدل على النقص



قوله صلى الله عليه وسلم في حق من لم يرفع يديه  
للدعاء بعد الفراغ من الصلوة انه خداج  
كما رواه ابو داود وابن ماجه في سننهما عن  
الطبيب بن ابي داود **ويجرب** في الجواب  
عن الجزء الاول من هذا الحديث الثاني  
كثير مما ذكرنا من الاجوبة في الحديث  
الاول **الجواب عن جزئه الثاني** ان  
قول ابي هريرة اقرء بها في نفسك قول  
صحابي وقول الصحابي ليس تحت عند الشافعية

فلا يجوز لهم التمسك بتملأ اصل او اما الحنفية  
فهم وان كانوا قائلين بان قول الصحابي حجة  
لكن حجته عندهم مشروطة بشرط عدم مخالفة  
للمرفع واما اذا خالف المرفع فلا يكون الموقف  
حجة كما نص عليه ابن الهمام في فتح القدير في باب  
صلوة الجمعة وقد عرفت ان كثيرا من الاحكام  
المرفوعة دالة على عدم القراءة للتقدم في سبق  
محل الحجية ذلك الموقف اصله ان هذا  
الموقف المروي عن ابي هريرة معارض بموقفنا

أخر كثيرة مروية عن جم غفير من الصحابة رضي  
الله تعالى عنهم كما قد منا تفصيل في الفصل الثا  
من الباب الثالث والموقوفات والمرفوعات  
إذا تعارضت فلم يجز أن يرجح بالقياس  
أي الجانبين وقع في ذهني ترجيح ولا  
بعد ذلك قياساً في مقابلة النص عن هذا  
**قال** ابن الهيثم في تحريره في الأصول ما حمله  
أن يرجح نص يوافق القياس على نص لم يوافق  
**وقال** في التحرير في موضع آخر أن ما يوافق

من النصوص يرجح على نص لم يوافق في الآخر  
من القولين انتهى **وقال** صاحب التيسير  
شرح التحرير أن القياس لا يسد دليل مستقل  
لوجود النص فيصير وصفا مقويا لما يوافق  
انتهى **وقال** الغني في شرح البخاري أن قول  
أبي هريرة رضي الله تعالى عنه اقرأ بها في  
نفسك عارض قوله تعالى وإذا قرأ القرآن  
فاستمعوا له وأنصتوا فيخبر بذلك يحمل قول أبي  
هريرة على أن المراد تدبر ذلك وتفكره ولأن

٢١٢  
سئل ان المراد هو القراءة حقيقة فلا سلم  
انه يدل على الوجوب انتهى ما ذكره **العين** **قلت**  
وايضا ان قراءة الامام قراءة لاقتداء فيلو  
كلف التلميذ بالقراءة كانت له قراءتان  
كما افاده في فتح القدير وفي شرح الشيخ عبد  
الدهلوي على الشكوة وقد مرنا ذلك في **الكتاب**  
اليه ان شئت **واما الحديث الثالث** الذي  
في الباب الثاني وهو حديث عبادة بن  
الصامت رضي الله تعالى عنه مرفوعا وفيه

نحوه

تفعلوا الا بفتح الكتاب اي فلا تقرأوا خلف  
الامام الا بفتح **الجواب** عنه على وجه ثلاثة **الاول**  
انا ذكرنا من قبل انما ان هذا الامر كان او لا  
حين كانت القراءة خلف الامام مشروعة ثم  
نسخ بعد ذلك كما دل على نسخه كثير من **الاحاديث**  
المقدمة ذكرها في الفصل الثالث من الباب الثالث  
**الثاني** ان في مسنده محمد بن اسحق صاحب  
الغانزي وهو مختلف فيه **فقد قال** الخطا **الثاني**  
في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال ما



٢٢٨  
حاصله ان محمد بن اسحاق بن يسار الطلي  
الديني وثقة غير واحد ووهاه آخرون و  
قال يحيى القطان ان في سيرة ابن اسحق كذا  
كثيرا وقال النسائي وغيره هو ليس بالقوي  
وقال الدارقطني لا يحتج به وقال ابو داود هو  
قدري معتزلي قال سليمان اليتيمي كذاب و  
قال هشام بن عروة ايضا انه كذاب وقال  
وهيب اتهم مالك وقال عبد الرحمن بن  
سدي كان يحيى بن سعيد الانصاري

٢٢٩  
ومالك يجرحان ابن اسحق وقال سليمان  
بن داود قال يحيى القطان اشهد ان ابن  
اسحق كذاب وقال يحيى بن معين ليس بذلك  
انتهى ما في اليزان **وقال** الحافظ ابن حجر في  
تهذيب التهذيب محمد بن اسحق بن يسار  
ابو بكر ويقال ابو عبد الله الطلي مولا هم  
راى انسا وروى عن الزهري وحيد الطويل  
وسعيد القبري وعطاء بن اليرباع وغيرهم  
وعنه يحيى بن سعيد الانصاري والحافظ

٢٢  
والسفيان وشعبة وآخرون قال الإمام  
مالك محمد بن اسحق رجال من الدرجة وثقة  
وحكيم ان مالكا كان يتهمة بالقدم وقال  
الجزجاني كان يرمى بغير نوع من البدع  
وقال ابن نمير قد يحدث من المجتهدين  
احاديث باطلة وقال ابو عبد الله ابن اسحاق  
ليس بحجة وكذا قال يحيى بن معين مرة في حقه  
وقال مرة ان ابن اسحق ضعيف وقال مرة  
ليس بالقوي وقال النسائي ليس بالقوي وقال

٢٢  
عبد الله بن احمد ما رايت ابي يعقوب حديثه  
قالوا وكذب سليمان التيمي ويحيى القطان و  
وهيب بن خالد ومالك وهشام بن عروة  
وقال الدارقطني اختلف الائمة فيه وليس بحجة و  
وثقة آخرون انه يتهمة بالتهذيب و  
محصل ما في الميزان والتهذيب ان ابن اسحاق  
مختلف فيه ومعلوم ان من جرحه من الائمة كما  
لك وغيره فقد جرحه جرحا مفسرا حيث  
قالوا كذاب او كذاب او كذب به فلان او انه يحدث

من المجهولين احاديث باطلة والجرح الفسر  
مقبول فلم يكن حديثه المروي المتقدم ذكره صحيحا  
ولا محتجابه **القول** هذا الحديث قد حسنه  
الترمذي **قلت** قد اعلناك من كلام غيره  
انه ضعيف لاحسن فصا ر حسنه مختلفا  
**وايضا** من حسن حديث ابن اسحق هو <sup>الترمذي</sup>  
ومن ضعف حديثه كالامام مالك والجوزجاني  
وابن خثير ويحيى بن معين والنسائي وغيرهم  
من تقدم ذكرهم قريبا اعظم درجة من الترمذي

122  
واكثر فيرجح جرح الاوثق او الاكثر على تحسينه  
لا سيما على قول من قال اذا تعارض الجرح والفسر  
والتعديل فالحكم للجرح مطلقا سواء كان الجرح  
اقل من المعدل او مساويا او اكثر **وايضا** لو  
تنزلنا وسلمنا حسنه فقد عارضه <sup>دش</sup> الاثبات  
الكثيرة الصحيحة التي ذكرناها في الفصل <sup>لث</sup> الثالث  
من الباب الثالث والصحيح والحسن اذا  
تعارضا فالحكم للصحيح دون الحسن كما في شرح  
شرح النسخة وغيرها **الثالث** اننا لو تنزلنا وقلنا



٢١٢  
ان سند هذا الحديث صحيح فقد تقررت  
القاعدة في الاصول انه اذا تعارض البيع  
والحرم غلب الحرم كما قد مرنا ذلك من  
قبل ايضا وانه اذا تعارض المانع والقضي  
غلب المانع كما قد مرنا ذلك ايضا **وهذا**  
**الجواب** لا خصوص له بهذا الحديث بل هو  
عن جميع ما استدركه الشافعية من الاحاديث  
كما لا يخفى **ان قيل** لعل هذه القاعدة لا تكون  
مسئلة عند الشافعية فلا هذا لم يقولوا بها

٢١٤  
**قلت** برهي مسئلة عند هم مر جوابها في كتيب  
في موضع كثيرة وبها عليها فروعا كثيرة في باب  
النكاح والذبايح والصيد وغير ما في ذمهم  
ان يقولوا بمقتضاها صلاها ايضا كما قالوا بها  
في سائر المواضع لكن الامام الشافعي لم يقل به صلا  
لدليل لاح له ولا عتب على المجتهدين فيما لاح  
لهم لانهم الامور ون بالاعتبار بقوله تعالى فاعتبروا  
يا اولي الابصار **واما الحديث الرابع** المذكور  
في الباب الثاني وهو حديث عبادة بن

القامت رضي الله تعالى عنه ايضاً فاعلموا  
وفيه فلا تقرؤا بشي من القرآن اذا جهر  
الابام القرآن **قالوا** **بعضه** على وجود ستة  
بعضها يتعلق بما قبل الاستثناء وبعضها  
بما بعده **الاول** ان في مسنده الهيثم بن  
حميد **قال** الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب  
ان الهيثم بن حميد الغساني مولا هم ابو احمد  
ويقال ابو الحارث روى عن مكران وغيره  
مروى عنه عبد الله بن يوسف التميمي وغيره

قال ابو مسهر كان ضعيفاً قد مر يا وقال ابو مسهر  
لم يكن الهيثم بن حميد من الاثبات ولا من  
اهل الحفظ وكنت امسكت عن الحديث عنه و  
استغفرت له انتهي اما في تهذيب التهذيب  
فعل هذا ليكون سند هذا الحديث ضعيفاً  
لا يقوم به حجة **الثاني** ان هذا الحكم اعني القراءة  
خلف الامام كان او لا ثم نسخ كما مر يد لانه  
**الثالث** ان قيد صلوة الجهر يعارضه الحديث  
الذي اخرجه مسلم في صحيحه وعبد الرزاق في

جامعه وابوبكر بن الي شيبه في مصنفه و  
البوارود في مسنده وغيرهم عن <sup>جصين</sup> عمران بن  
رضي الله تعالى عنهما انه صلى الله عليه وسلم  
منع عن القراءة خلف الامام في صلاة الظهر  
فقد عارض البيهقي والمحرر في الصلوة السرية  
فيغلب المحرم على قاعدة الاصول المتفق عليه  
بين الحنفية والشافعية مع ان التقييد  
بالجمية يعارضه ما مر في كثير من الاحاديث المروية  
والموقوفة القائلة انه لا قراءة خلف الامام في

شئ من الصلوة واما الصلوة الجهرية فقد  
خرجت بهذا الحديث اصلا فلا كلام في  
عدم جواز القراءة خلف الامام فيها مع  
ان القراءة خلف الامام في الجهرية معارضة  
تحقيقا بالنص القرآني وهو قوله تعالى واذا  
قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا كما لا يخفى  
**الرابع** ان استثناء الفاتحة المذكور في  
هذا الحديث يعارضه النص القرآني العام  
لعومه للفاتحة وغيرها ان قيل ان العام والمخا



اذا تعارضان الخاص بخاص من العام عند  
 الشافعية قلت هذا وان كان مذهب  
 الشافعية لكن الخفية لا يقولون بذلك بل  
 مذهبهم ان العام والخاص يتعارضان  
 ولا يختص الخاص من العام بل يرجح العام  
 عندهم على الخاص في موضع كان العام  
 قطعيا والخاص ظاهريا وفي موضع كان العام  
 محرمًا والخاص مباحا كما في تحرير الاصول  
 وشروحه وغيرها فلا تكون القاعدة المخصوصة

بالشافعية حجة على الخفية الخاص انا قد  
 قد مناه في الاحاديث المرفوعة والموقوفة  
 السابقة في الباء الثالث ما معناه انه لاصلة  
 لن لم يقراء الفاتحة الا ان يكون وراء  
 امام وهذا نص صحيح والعل ان القدي  
 يقراء الفاتحة الاحاديث

هذا معارضة فيرجع  
 الكلام الى تغليب المحرم على المباح فيستثنى القدي  
 فيكون الناطب بقوله فلا تقر والمصلين غير

٢٢٢  
القتدي **السادس** انما نزلنا وسلمنا اليه  
استثناء القتدي لم يرد فيه من المرفوعات  
شيء فلا ريب ان ما ورد في هذا الامر  
الموقوفات كاف لنا في اثبات المطلوب  
لان المطلوب تخصيص القتدي من عمومها  
قراءة الفاتحة وتخصيص العام بقول الضحا  
جاء عند الحنفية كما قد مناه ايضا **قار**  
ان الحديث الذي استدله الشافعية هو  
قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ

بها

٢٢٣  
بها تمة الكتاب مذكور في الصحيحين **بها**  
الحنفية ليس بشيء من طائفة كور في الصحيحين وما  
في الصحيحين ارجح على ما في غيرهما ولو كان على  
شرطهما **قلت** لنا من ذلك اجوبة خمسة **الاول**  
ان احاديث الحنفية وان لم تكن مذكورة في  
صحيح البخاري لكنها مذكورة في صحيح مسلم  
كما قد منا في الفصل الثالث من الباب الثاني  
وغيره **الثاني** ان احاديث الحنفية قد تقدم  
انها صحيحة على شرط الشيخين وقد صرح

نفت

٢٢٢  
الهام في فتح القدير في تحرير الاصول انه لا  
يرجح ما في الصحيحين او في احدهما على ما هو  
شرط الثخين اصلاً عند الحنفية ولفظ  
التحريم هكذا او كون ما في الصحيحين راجعا  
على ما روي برجالهما او على ما تحقق فيه  
شرطهما تحكم انتهى وقال صاحب التيسير  
شرح التحريم ان كون هذا تحكما امرا  
انتهى **الثالث** انا لنزلنا وسلاما ان ما في  
الصحيحين اصح على ما روي برجالهما او

على شرطهما فلا ريب ان هذا اقسام واحد  
من التراجيح وقد ذكر في جانب الحنفية  
في هذه السد اقسام ثمانية من التراجيح **منها**  
ان قول الحنفية موافق للنص القرآني المتواتر ومثل  
لا يعارضه احاديث الاحاد ولو فرض كونها  
بلغت حد الشبهة **ومنها** ان المحرم والبيع اذا  
تعارضوا فالغلبة للمحرم **ومنها** انا قد قدّمنا  
ان ترك القراءة خلف الامام قد عمل به الخلفاء  
الاربعة وقد قال ابن الهمام في تحرير الاصول



في بحث التراجع انه يرجح ما عمل به الخلفاء  
الراشدون الاربعة على ما ليس كذلك <sup>في</sup> <sup>الشيء</sup>  
بل ذكر العلامة عبد الله بن سالم البصري في  
شرح على البخاري انه اذا جاء عن النبي  
صلى الله عليه وسلم خبران مختلفان وبلغا  
ان الشيخين عملا باحد الحديثين و  
تركا الآخر كان فيه دلالة على ان الحق  
فيما عملا به انتهى <sup>ان</sup> <sup>ان</sup> حديث عماد  
لاصلوة الا بالفاضة <sup>يحمل</sup> <sup>لشمله</sup> <sup>للمقتضى</sup>

١٣٤٢  
وعنده وحديث جابر وغيره لاصلوة  
لن لم يقرأ بفاضة الكتاب الا ان يكون  
وراء امام المتقدم ذكره مرفوعا وموقوفاً  
فيرجح المفسر على المحتمل فيحمل المحتمل على الفسوة  
دلالة ولهذا قال ابن الهمام في تحريده ما  
حاصله انه يرجح بقوة دلالة كالمفسر <sup>يحمل</sup> <sup>على</sup>  
ولو كان المحتمل ظاهر انتهى <sup>ان</sup> <sup>ان</sup> من روى  
حديث ترك القراءة خلف الامام بغض الخلفاء  
الاربعة وهم ائمة الصحابة ومنهم عبد الله بن

مسعود وهو افقه الصحابة بعد الخلفاء الاربعة  
وقد قال ابن الهمام في تحريره انه يرجح بفقهاء الرواة  
انتهى **ومنها** ان من رواة الحديث المدعي  
عبد الله بن عمر وهو اوسع الصحابة و  
قد قال في فصول البدائع في الاصول  
الفناري الحنفية جَدِ الفاضل الجلي انه يرجح  
الحديث بكون الراوي اوسع على رواية غيره  
انتهى **ومنها** انا قد قد منا ان كثيرا من  
رواة حديث ترك القراءة خلف الامام

١  
كأمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وعبد الله  
بن مسعود وجابر بن عبد الله وزيد بن  
ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر  
وعملوا به بانفسهم وقد قال الفناري في فصول  
البدائع انه يرجح الحديث بعلم الراوي برواية نفسه  
انتهى وقال ابن الهمام في تحريره وشارحه في  
شرح السمع بالتيار انه اذا علم ان راوي الحديث  
عمل بما رواه فانه يرجح ذلك على تسميته اي على الذي  
لم يُعلم انه عمل به او لا وعلى الذي علم انه لم يعمل به

انتهوا ما فيها **وما** الترجيح ببيان العدة  
ابن الهمام في تحريره وشارحه في تيسيره  
الحكم الذي تعرض فيه للعدة يرجح على الذي لم  
يتعرض فيه لما لان ذكر علة يدل على الاما  
به والى عليه انتهى وقال في التيسير قبل هذه  
العبارة بخوارق ان الحكم للعلل دلالة على  
الحكم اقوى انتهى ونحوه في فصول البدائع و  
فيما نحن فيه كذلك لانه صلى الله عليه وسلم علم  
صريحاً منع القراءة للمقتدي بكون قراءة الآ

قراءة له فكان هذا الحكم العلل اقوى من مقابله  
من هذا الوجه **فاذن ثبت** الترجيح لما  
ترك القراءة خلف الامام من هذه الوجوه  
الثمانية وقد تقرّر في اصول الفقه انه اذا تناقض  
وجوه الترجيح فالحكم لاغلب وجوه الترجيح  
فيه **الرابع** ان الايتين القرآنتين اعني  
قوله تعالى واذ قرأ القرآن فاستمعوا له و  
انصتوا وقوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن  
لاشك انهما يرجح من لفظ صحيح البخاري



بمن لفظ الصحيحين واذا اجتمع الراجح و  
الراجح فيعمل بالراجح **الخامس** انه لما دلت الآثار  
الكثيرة السابقة في الفصل الثالث من الباب  
الثالث على ان قراءة القدي خلف الامام كانت  
اولا ثم نسخ فبعد ثبوت هذا كون حديث  
قراءة القدي للفاطمة موجودا في صحيح  
البخاري لا يفيده شيئا لان النسخ وان صح  
سنده او كان اصح لا يعمل به كما وقع  
في الامور الكثيرة ومن نظائره انه قد وقع

في صحيح البخاري حديث عدم وجوب  
الاغتسال بالجماع قبل الانزال بسند صحيح مع  
انه منسوخ عند الائمة الاربعة فكذا هذا  
**خاتمة الرسالة** في بيان حاصل الرسالة فاقول  
حاصلها امران **الاول** انه قد تحقق ان  
قراءة القدي خلف الامام بالفاطمة او غيرها  
في صلوة الفريضة او النافلة كالترديد ونحوها  
مكروهة كراهة بتحريم عند الامام ابي حنيفة  
وصاحبيه وما نقل عن محمد من عدم كراهة



قراءة الفاتحة للمتت في الصلوة السرية فهي رواية  
ضعيفة عنه والحق ان قوله كقولها وان قد  
تحقق انه وافق ابو حنيفة على ذلك كما بين  
من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما  
به العيني في شرح البخاري ووافقه عليه جما  
من التابعين وغيرهم **الثاني** ان اقوى  
الدليلين هـ ضا دليلا ترك القراءة للمقتد  
كما نص عليه ابن الهمام في فتحه وكما يد  
عليه النصوص القرآنية والحديثية الكثيرة

عنه

غاية الكثرة التي ذكرناها في هذه الرسالة  
مفصلة لادليل قراءة الفاتحة خلف الامام  
كما ظنه بعض من لا خبرة له بعلم الحديث

والحمد لله تعالى على الختام

والصلوة والسلام على

سيدنا محمد سيد

الانام وعلى

آله وصحبه

البردة

الكرام

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم



قد فُتحت من تحويد هذه الرسالة في التايخ احدى وعشرين  
من شهر محرم الحرام من سنة بى الالف ثلاث مائة وثلاث من

حجّة النبوة عليه افضل الصلوة واكمل التحية

اللهم انزلني عيشا بلا بلاء ومرض قاتلا بلا غشاء ودينيا بلا هواء وعملنا بلا رياء  
وعقولنا بلا حجاب وقلوبنا بلا غشاب وروثنا بلا حجاب

رب اغفر لي وعافني واعف عني

وتب على انك انت الثواب

الرحم

الحمد لله الذي جعل هذا الحرف اقل الحروف احق العبد السعيد محمد بن  
من نوتهم صرفه كدوم رفوگار من نامن ابن عابد يادگار

عنكم خاليجيا  
قد قال قلت ان  
قال نوري عن هذا الحديث الاسكارية  
والاسكارية في جبر وضع حوت حيث ربح  
نمير لادن اصل القزوة بل انهم  
يقرون بالثورة في الصلوة في الظهر  
ونية ايت قراءة سورة في القزوة  
قال القزوي والوجه فيه انكر القزوة  
خلف الامام ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان الخليفة لا القزوة بن سلمان

عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه  
واسم قال القراء أحدكم  
من القرآن إذا جهت بالقرآن  
قال الدارقطني جازم في  
وقال أحمد بن حنبل في  
أهل السنة يقولون لا يجوز  
جهر بالقراءة إلا في بيوت  
تقوى في مسلم عن  
أرسال زين بن ثابت  
في خلف الأمام فقال الأوزاعي  
في عن جارية عباد و  
في عن شريك الصحابي  
وإن معمر بن الزهري  
قال عن محمد بن  
عبادة ضعفه  
بني نوح بن مالك  
الكتاب القراءات

یہ ایک دوا ہے



